

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٨

المعقودة يوم الأربعاء

٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

ثم: السيد أنصاري (الهند)

الدؤوبة هذه المنظمة منظمة تضطلع يوميا بدور متزايد
الفعالية والنشاط في تعزيز السلم والأمن والتنمية.
إننا أعضاء منظمة يتحدث اسمها عن الأمن
والأحلام - الأمم المتحدة؛ فهي ليست أمما منحازة أو
مجموعات من الأمم، لكنها أسرة واحدة من الشعوب،
متحدة في النضال من أجل السلم وحقوق الإنسان
والتنمية.

وفي أيام عام ١٩٤٥ المظلمة، المليئة بالمعاناة
والضغينة والدمار، أنشأ الذين شكلوا الأمم المتحدة
منظمة ذات أهداف متوسطة وطويلة الأجل. وبدلاً من
إقامة رابطة مؤقتة للمتصرين، وجهتهم بصيرتهم إلى
التطلع للمستقبل في وحدة. ولم يفكروا في أنفسهم
فقط؛ ولكن فكروا أيضاً في أطفالهم وأحفادهم. وفكروا
كذلك في أطفال خصومهم السابقين كما فكروا في
الذين بقوا على هامش المأساة.

ويفخر بلدى بكونه عضوا مؤسساً لهذه الأخوية.
وهو فخور أيضاً بالقول إن مثل الأمم المتحدة تعيش
في روح شعبنا وفي حياته اليومية. وعلى الرغم من أن
بلدى ليس ثريا أو قويا أو كبيرا، فإننا نشعر بأننا
خدمنا بشرف قضية هذه المنظمة داخل حدودنا
وخارجها.

وعلى الرغم من أوجه القصور المتأصل في بلدنا
الصغير والفقير، فإن شعب كوستاريكا أثبت أنه قادر

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

خطاب فخامة السيد خوسيه مارييا فيغيريس
أولسين، الرئيس الدستوري لجمهورية
كوستاريكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع
الجمعية العامة أولا إلى خطاب يدلي به الرئيس
الدستوري لجمهورية كوستاريكا.
اصطحب السيد خوسيه مارييا فيغيريس أولسين،
الرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا، إلى قاعة
الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني
أن أرحب في الأمم المتحدة نيابة عن الجمعية العامة،
بالرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا، فخامة السيد
خوسيه مارييا فيغيريس أولسين، وأدعوه إلى مخاطبة
الجمعية.

الرئيس فيغيريس أولسين (ترجمة شفوية عن
الاسبانية): إن كوستاريكا تحييكم وتهنئكم ببالغ الحرارة،
سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. كما نود
أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام، الذي جعلت جهوده

الحياة في كوكبنا. وفي قمة ريو دي جانيرو تم بوضوح شرح جهود الأمم المتحدة، على مدار عقود، في هذا المجال وأن اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية التي وقعها بلدي، هو إلى حد كبير ثمرة لأعمال الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي تتعامل فيه المجموعة الدولية مع تحديات مشتركة جديدة، تؤكد كوستاريكا من جديد التزامها بالقيام بدور نافع. وإذ ندرك قيودنا بوصفنا بلدا صغيرا وفقيرا، لا يسعنا إلا تقديم أفضل ما لدينا. ونتعهد بتقديم أراضينا وتصميمنا الجماعي كإسهام في بناء المجتمعات المثالية وبقصد إبقاء الأمل حيا.

ونود القيام بدورنا في هذه القضايا العالمية، ويحدونا في ذلك سببان: فنحن ملتزم بالكفاح على الصعيد العالمي لضمان بقاء البشرية ورفاهها، كما أننا نشعر بإلحاح مسألة توفير نوع من التطور لشعبنا، من شأنه جعل الطبيعة حليفا لا عدوا.

ونحن نعترف، الآن، بأن التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز في كوستاريكا في العقود الأخيرة قد تم على حساب تدهور خطير في بيئتنا. ويتمثل البرهان الذي يؤسف له في الأنهار الملوثة والتربة المتآكلة وغاباتنا التي تختفي بسرعة. ولا يوجد، في المستقبل، سوى التنمية المستدامة، التي يمكنها أن توفر لنا جيلا بعد جيل وفرة مستمرة ورفاهها متزايدا. وفي أحيان كثيرة جدا اختار البشر، عبر التاريخ، الحلول السهلة - أي مجرد النمو الاقتصادي والتغيير السطحي السريع الزوال والاستغلال غير الرشيد للبيئة. وإذ ندرك النتائج المؤسفة لهذا النهج، فإننا، نحن أهالي كوستاريكا، نرغب في أن نخلص أنفسنا من هذا الخداع الذاتي. فنحن نتوخى التنمية المستدامة التي تضع في اعتبارها التوازن الكلي مما يجعل، بدوره، التنمية الطويلة الأجل ممكنة. وإني أشير بذلك إلى الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي والتناغم مع الطبيعة.

ويرجع التمتع بالسلم والديمقراطية والاستقرار في كوستاريكا، إلى حد كبير، إلى الاستثمار المتواصل الذي قمنا به على مدار عقود في مجال التعليم والصحة والخدمات الأخرى لكفالة رفاه شعبنا. وقد تسنى لنا، بإلغاء جيشنا، تحويل النفقات العسكرية إلى اتفاق على البرامج الاجتماعية وتفادي التهديد بإعاقة التنمية مثلما يحدث كثيرا تحت حكم الدكتاتوريات المسلحة. واستنادا إلى هذه التقاليد، فإننا نحقق حاليا أهدافا جديدة وطموحة.

على الحلم بأحلام جريئة وتحقيق تلك الأحلام. وقبل ستة وأربعين عاما، عندما كانت الأمم المتحدة على وشك اتخاذ أولى خطواتها وكان العالم يبدأ على التو بالخروج من أهوال الحرب العالمية الثانية، بدأ فريق من النساء والرجال ذوي البصيرة في بلدنا يحلمون بعالم خال من الحروب والأسلحة، وقرروا أنه ينبغي للحلم أن يصبح حقيقة في بلدنا نفسه. وبذلك ألغينا جيشنا وبدأنا فترة طويلة من النمو الاقتصادي، مصحوبة بالرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي. وأصبحنا نموذجا للتنمية الإنسانية في بلد نام وقوة تهدف إلى إلغاء الحرب والعنف في منطقتنا. وعن طريق تمهيدنا بجعل الحلم حقيقة داخل حدودنا الخاصة، قدم بلدنا أهم إسهاماته في قضية الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي تقف فيه البشرية على مفترق طرق حاسم، أصبحت الحاجة إلى إنشاء مجتمعات مثالية جديدة ملحة للغاية. وبوصفنا كائنات بشرية فإننا لا نتمتع بأفضل ملكاتنا الخلاقة إلا عندما نسعى نحو تحقيق حلم، وعندما يشرق في عيوننا وميض ذلك الحلم، وبالنظر إلى حجم المخاطر التي نواجهها، فإن المجتمع الدولي ربما يكون محتاجا أكثر من أي وقت مضى لتجميع قواه طلبا للتجديد.

ونحن نشعر، بوصفنا شعبا يعيش في وسط الأمريكتين، بقلق شديد إزاء التهديدات التي تكتنف البشرية وتقلقنا بوجه خاص التوترات المتزايدة بين دعاة التقدم الاجتماعي ودعاة المحافظة على البيئة الطبيعية. وفي بعض الأحيان، يبدو أن بلدان العالم قد خلصت إلى اتفاق عالمي مروع للتدمير الذاتي. وفي حين يلحق إنتاج العالم الصناعي وأنماطه الاستهلاكية الدمار بالطبيعة، فإن الفاقة في العالم الثالث تسبب أيضا ضررا بيئيا شديدا. وتتمثل النتيجة النهائية في تدهور سريع للموارد الطبيعية التي تستند إليها أساسا كل أشكال الحياة والمجتمع، لدرجة تعريض بقاء الإنسانية ذاته للخطر. ويزداد الوعي، بمرور الأيام، بأن الطريق المجافي للمنطق وهو الطريق الذي اختار العالم اتباعه غير قابل للدوام.

وبالنظر إلى هذا التهديد المروع فإن الأمم المتحدة تبرز، مرة أخرى، كمنارة للأمل في العالم. وما برحت الأمم المتحدة تعمل بالفعل في تصميم، بوصفها محفلا يجمع طاقات المجتمع الدولي، على معالجة شؤون البيئة. وبذل العديد من وكالاتها، من مواقع مؤاتية مختلفة، جهودا للمحافظة على موارد العالم وصونها وإقامة أنماط للتنظيم الاجتماعي تتماشى مع دورات

منطقتنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والجهود التي تبذل اليوم بموجب برنامج مشترك اتفق عليه في اجتماعات الرؤساء المعقودة مؤخرا.

وخلال السنوات الأساسية من أزمة أمريكا الوسطى، لم تعرف كوستاريكا معاناة الخراب الذي تجلبه الحرب أو الدكتاتورية، ولم تشهد مصادرة أي من حرياتنا. وبالرغم من ذلك، أعيقت تنميتنا الوطنية بسبب التخلف والظلم والعنف الذي كان يحكم قبضته على المنطقة. واليوم، إننا في كوستاريكا نؤكد مجددا اقتناعنا بأن مصيرنا بوصفنا أمة مرتبط ارتباطا لا فكك منه بمصير الأمم الأخرى الواقعة على البرزخ.

وتتذكر كوستاريكا بقوة الأمم المتحدة وما زالت تشعر بالامتنان لها على ما قدمته من دعم في مجال إحلال السلام في المنطقة. وتذكر الجهود غير العادية التي بذلتها المنظمة. إن عملها المتمثل في التضامن وتعبئة الموارد الهامة ووضع برامج محددة قد عاد آنذاك بفائدة عظيمة على أمريكا الوسطى.

واليوم الحالة تختلف اختلافا بالغا. ففي منطقتنا تمكنا من إنهاء الصراعات الأخوية التي جعلتنا ننزف طوال عقود وبدأنا حقبة مصالحة و سلام وديمقراطية، واليوم تقدم أمريكا الوسطى أرضا أكثر خصوبة لمستويات أعلى من التنمية البشرية. وشعوبنا اليوم ذات قدرة أكبر على بناء مستقبل أفضل لنفسها وبالتالي إقامة علاقات نفع وتعاون متبادلة مع المنظمات الدولية والبلدان الصديقة.

إن كلمة السر اليوم هي "التكامل". ولن يكون بمقدور البلدان الصناعية أن تحافظ على مستويات معيشتها ومستويات الانتاج إلا إذا استطاعت النهوض بالتنمية في بقية أنحاء العالم. ولهذا السبب ندعوها إلى إقامة روابط أوثق من التعاون معنا وذلك بغية تشاطر بلداننا لأهداف أمريكا الوسطى وتحقيقها لها على نحو أسهل.

وبالرغم من الصعوبات التي لا تحصى وبالرغم من ٤٠ سنة من الحرب الباردة وجمهرة من الصراعات، فإن سجل الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة لا سابق له في التاريخ.

إننا نستمد ارتياحا عظيما من الذكرى السنوية الخمسين الوشيكة لإنشاء الأمم المتحدة. فلم يحدث في تاريخ البشرية لجهد مشترك من أجل السلام أن عمر هذه المدة الطويلة، ولم يحدث من قبل لأي جهد دولي أن اكتسب هذه الأبعاد العالمية.

وبالرغم من ذلك، يحدونا الأمل بأن يصبح هذا الطابع العالمي شاملا في أقرب وقت ممكن، دون أية

ولكي نحقق الاستمرارية، ينبغي إجراء تغييرات رئيسية في طريقة حياتنا، ويتعين، لتحقيق هذه التغييرات، إطلاق القوى وتوفير التصميم لدى مواطنينا. ولذلك فإننا نبتعد عن الديمقراطية التمثيلية ونتحرك نحو أشكال أشد تركيبا من ديمقراطية المشاركة.

بما أننا اخترنا مواصلة التنمية المستدامة، فإننا ملتزمون بإيجاد حلول ذات أمد متوسط وقصير للاختلالات الاقتصادية الدورية التي عاينها منها على مدار السنوات.

وإذ نرغب في تغيير الطرق التي نتبعها في التعامل مع العالم الطبيعي، اضطلعنا في كوستاريكا ببرنامج طموح يقوم على توافق الآراء الاجتماعي والأعمال التي يضطلع بها المجتمع العلمي والتكنولوجي والمقدرة التاريخية لمؤسسات الدولة الجديدة على النهوض بالتنمية، فقبل عقود، عندما كان موضوع الحفاظ على البيئة لم يكن بعد قد أصبح بندا أساسيا في جدول أعمال الحكومات أو المنظمات الدولية، كانت بلادي تعمل آنذاك على إقامة نظام لمناطق الحفاظ على الطبيعة وهي المناطق التي تغطي اليوم ربع الأراضي الوطنية وتوفر الحماية فعلا لجميع أنواع الحيوانات والنباتات عندنا. واليوم نتخذ خطوة أخرى ونجهد للتوصل إلى وضع خطة متكاملة تقرن الحفاظ على الطبيعة بالاستخدام المنتج للتنوع الحيوي الاستوائي. إن هدفنا المتمثل بالعيش في انسجام مع الطبيعة ساعدنا على إدراك أن أرضنا في معظمها تعني تشجيرها. وتتضمن أهداف برنامجنا تحسين الامتصاص الصافي لثاني أكسيد الكربون من خلال برامج التشجير التي أنجزت بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو، وتصدير أغراس الأشجار وتطوير تكنولوجيات التشجير الاستوائي. هذه المشروعات وغيرها جزء من خطتنا الوطنية الهادفة إلى تنفيذ جميع العناصر الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، التي اعتمدت في قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو.

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف وما يماثلها ننوي أن نجعل من كوستاريكا نموذجا للتنمية المستدامة. وفي الواقع نأمل أن نصبح أول بلد نام يحقق القفزة نحو التنمية المستدامة. ومثل الأحلام الأخرى التي تعلقنا بها وحققناها في الماضي، من خلال جهودنا الذاتية وبمساعدة المجتمع الدولي، هذا الحلم حلم جسور وطموح.

وكوستاريكا تتعلق بهذا الطموح فيما يتعلق بأمريكا الوسطى برمتها أيضا. ونحن ملتزمون بجهود

أنه عن طريق المفاوضات ستمارس الرقابة الفعالة على البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

وقد رأينا قبل أيام قليلة فقط كيف أتاحت جهود المجتمع الدولي في نهاية المطاف لشعب هايتي الفرصة لتحقيق السلم والديمقراطية الحقيقيين. وتود كوستاريكا أن تقدم اقتراحا تعتبره أساسا للتنمية البشرية في هايتي. ومن أجل هذا الغرض نطلب من الأمم المتحدة أن تعمل مع الآخرين لوضع برنامج لإصفاء الطابع الديمقراطي، مع الإلغاء التدريجي الذي لا رجعة فيه للجيش في ذلك البلد. لقد آن الأوان لتقديم مثل هذه المبادرة؛ وبتنفيذها سنحلمي هذه الأمة التي عانت طويلا من كثير من المظالم في المستقبل.

إن كوستاريكا، بعد أن ظلت طيلة سنوات عديدة ملتزمة بالكفاح ضد الفقر والتخلف، تراودها آمال قوية بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في آذار/مارس المقبل. ويشاطر بلدي أهدافه ويؤيدها وسيشارك بحماس في أنشطة مؤتمر القمة فيما بعد.

وإننا نحبي بحماس إنشاء منظمة التجارة العالمية، كجزء من عملية إعادة هيكلة العلاقات الدولية. ونحن واثقون من أن إنشاءها سيؤدي إلى اتساق قانوني أكبر في العلاقات التجارية الدولية، وإلى حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي العالمي وإلى دينامية أعظم في التجارة، وأحجام أكبر أيضا. وسيكون هذا المحفل الجديد بالنسبة لبلدان مثل البلدان المنتجة للموز في أمريكا اللاتينية، التي تواجه اليوم مشاكل خطيرة بسبب تناقص طرق الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، هاما بصفة خاصة. ويسعدنا أن تتضمن موضوعاته التي تتسم بالأولوية الروابط بين سياسات التجارة، والسياسات البيئية والتنمية المستدامة.

لقد كانت كوستاريكا حاضرة في سان فرانسيسكو لإعلان إيمانها بمستقبل العالم. لقد كنا هنا منذ نصف قرن، معبرين عن ثقتنا بالأمم المتحدة. واليوم تحضر كوستاريكا مرة أخرى لتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التطلع إلى الأمام، والالتزام الراسخ بالعمل بتفان أكبر من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في ضمان رفاه شعوبنا.

وينبغي أن يتوفر لدينا الإيمان بالمستقبل، ولكننا يجب أن نعمل من أجل بنائه. ولنعمل على خلق روح جديدة في عقولنا ولنملأ قلوبنا وهذه المنظمة بنوع

استثناءات مهما تكن. وكوستاريكا اليوم تود أن تؤكد مجددا دعمها القوي للتطلعات المشروعة لجمهورية الصين في تايوان وذلك لكي تشارك في جهود الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن شعب تلك الدولة يجب أن يمثل في أسرة الأمم هذه. إن هذا الواقع، وكذلك مسألة لا يمكن للمنظمة أن تستمر في تجاهلها.

والذكرى السنوية الوشيكة هي فرصة طيبة لنا أيضا لأن نشق طريقا جديدا للأمم المتحدة بحيث تتمكن بنجاح من مواجهة التحديات الجديدة. ونعتقد أن الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" في هذا الموضوع تنطوي على أهمية قصوى، ويحدونا الأمل بأن نساهم في تحويلها إلى حقيقة.

إن «خطة للسلام» دليل هام للمجتمع الدولي بصورة خاصة. والتنمية الطبيعية لها، خطة للتنمية، تعكس على نحو متفائل الشواغل الجديدة للإنسانية وتقدم لنا فرصا للعمل بدنياميكية لبناء العصر الألفي الجديد.

وفي الواقع ينتظرنا قدر كبير من العمل. وبالرغم من زوال الحرب الباردة، وبالرغم من أن العديد من الدول قامت بلفظ التوتاليتارية، فلا يزال صحيحا أننا نواجه بالرعب الذي تبعته المأساة الجارية في رواندا، والعدوان الذي ما زال يرتكب ضد البوسنة وبرزوز التعصب الإثني والديني مرة أخرى. إننا نشعر بالإحباط لدى رؤية أن أفضل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي المنظم ليست كافية لإيجاد مخرج لأزمة كوبا، في أمريكتنا.

ونحن نشعر بالسخط ازاء العنف والاستغلال اللذين ما برح الأطفال والنساء يتعرضون لهما والذعر ازاء الزيادة المستمرة في الاتجار بالمخدرات، وربيه الإرهاب. ونشعر بالحزن لدى رؤية أن الجوع والفقر ما زالا يشكلان الواقع اليومي للملايين في افريقيا وآسيا وفي أمريكتنا اللاتينية.

إلا أن هذه الوقائع المؤلمة يجب ألا تضعف تصميمنا. وفي الآونة الأخيرة رأينا علائم أمل واشراق مؤداها أن الأشياء يمكن وينبغي أن تكون مختلفة. لقد شهدنا جمهورية جنوب افريقيا تضع نهاية بالطرق السلمية لنظام بغيض وتصبح أما لجميع أطفالنا، بغض النظر عن لون بشرتهم.

وقد شهدنا الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين يشقون معا أثلام السلم العميقة في الأرض المقدسة. وقد اتخذت الخطوات الأولى من صوب الوفاق في إيرلندا الشمالية. وتوجد علامات على انخفاض حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، ونحن واثقون من

تقريبا في العالم. إن التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين أقل انتشارا وقد تكون أقل خطورة مما كانت عليه ولكنها ليست أقل جدية وليست أقل مأساوية بالنسبة للذين تصيبهم.

وتأتي خيبة الأمل إلى حد ما من المبالغة في التوقعات ولا يزال هناك ميل إلى التفكير في الأمم المتحدة كما لو كانت قصرا كبيرا للنظام العالمي نزل بعظمته من السماء قبل ٥٠ سنة. فلو كانت هذه هي نظرتنا كان كل لوح من الزجاج كسر في ذلك القصر، أو كل باب، أو كل عمود سقط أو أتلَف فضيحة وخزيا.

ولكن، بالطبع، في الحقيقة أن النظام العالمي لا ينزل من السماء في اللحظة التي يوقع فيها ميثاق. إن الأمر ليس كذلك إطلاقا. لقد بني النظام العالمي بألم تدريجيا، لبنة بعد لبنة، وفي بعض الأحيان كانت الريح والجو يدمران ما بني بالفعل. ولكن البناة لا يمكنهم أن يشعروا بالإحباط - ونحن جميعا بناة. وعليهم أن يصلحوا؛ وعليهم أن يعيدوا البناء؛ وعليهم أن يشعروا بالأمل في أن التقدم سيفوق التراجع تدريجيا فيما يبنونه.

حققت مؤخرا أوجه تقدم كانت مثيرة - تفوق التوقعات. وليس هناك أي فرد كان حاضرا في مباني الاتحاد في بريتوريا في أيار/مايو هذه السنة لم يشعر بالتأثر إزاء ميلاد جنوب افريقيا الجديدة. وان حسن النية والتصميم البهيج من جانب جميع أبناء جنوب افريقيا في تلك المناسبة كانا دحضا رائعا، كما بدا لي، للسخرية التي تضعف أحيانا كثيرة عملنا.

ولقد شهدنا نفس الشيء عندما استجمعت عملية السلم في الشرق الأوسط قواها.

وفي جزء من بلادي، من الجائز أن نرى - وآمل بحماس أن يحدث ذلك - عمليات القتل وقد توقفت، وأن نرى المخاوف تذوى ببطء، وذلك نتيجة للعملية التي بدأتها الحكومتان البريطانية والاييرلندية في إعلان داونغ ستريت بشأن ايرلندا الشمالية.

وفي أوروبا - في قبرص ويوغوسلافيا السابقة، وفي جورجيا - فإن لم تكن الأمم المتحدة قد ساعدت بعد في حسم الصراعات العميقة الجذور، فإنها ساعدت على احتوائها على الأقل. ولا تزال أعصى مشاكل العالم على الحل تلقى أمام بابك ياسيادة الأمين العام، كالرضع الذين كان يلقي بهم أمام أبواب بعض أديرة العصور الوسطى. وليس من المدهش أنه رغما عن جهود ٧٧ ٠٠٠ رجل وامرأة يخدمون في الميدان في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة،

جديد من المشاعر. ولنتخذ الموقف المتجسد في دروس مثل قديم:

«ليكن خوفك أقل وأملك أكثر؛ كن أقل شكوى وأكثر تنفسا؛ تكلم أقل وقل أكثر؛ اكره أقل وحب أكثر؛ وعندئذ ستكون كل الأمور الطيبة ملكك».

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد خوسيه ماريا فيغيريس أولسين، الرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول في المناقشة المستأنفة هو وزير الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سعادة السيد، دوغلاس هيرد، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هيرد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم بكل حرارة على انتخابكم رئيسا. ولم يمكن للجمعية أن تقوم بخيار أكثر حكمة من هذا. وأتمنى لكم حظا سعيدا ونجاحا في مهمتكم.

سوف نحتفل بعد شهور قليلة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة أصدق تعبير حققه الإنسان حتى الآن عن رغبة استمرت طوال الزمان في الهروب من الحرب وفي إقامة سلم دائم.

عندما أنشئت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل ٥٠ سنة، كان تهديد الحرب النووية بين الدولتين العظميين قد بدأ بالفعل يلقي بظلاله على العالم. وقد رفعت هذه الظلال الآن، ونعيش جميعا ونام في أمان أكبر نتيجة لذلك. ومع ذلك، ونحن نقترَب من تلك الذكرى ندرك جميعا أكثر من أي وقت مضى المعاناة والتدمير اللذين لا يزالان يشوهان أجزاء من كل قارة

البوسنة عن حق «إننا لم نأت إلى هنا لخوض قتال من داخل مركبات مطلية باللون الأبيض».

ولذا فإنني أرحب بالقرار الذي استمعنا إليه بالأمس من الرئيس البوسني، قرار بالموافقة على أن الوقت الحالي ليس باللحظة المناسبة لرفع الحظر على التسلح. ويسمح هذا القرار البوسني باستمرار قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء مهمتها. لقد قلنا من قبل إنه إذا لم ينضم صرب البوسنة إلى عملية السلم ويوافقوا على الخريطة التي قدمها فريق الاتصال، فحينئذ قد يغدو نهجنا الحالي مستنفدا لأغراضه. وقد يصبح رفع الحظر على الأسلحة لا مفر منه، حسبما ذكرنا في جنيف في تموز/يوليه، وفي تلك الظروف سيتعين على قوة الأمم المتحدة للحماية أن تنسحب. غير أن هذا إذا حدث لن يكون من حسن السياسة. إذا حدث كان، حقيقة، سياسة يأس تلك التي تذهب، كما قال شكسبير في مسرحية «الملك لير»، إلى أن «تأمر الرياح بأن تلقى بالأرض في غياهب البحر فيما أن تتغير الأمور أو تبديد...» (المشهد الثالث من «الملك لير»).

ويتوقف الحل الحقيقي للصراع، كما هو الحال دوماً، على القائمين على القتال. ويجب علينا، نحن الموجودين خارج الخطوط، أن نستمر في تعريف جميع الأطراف بأن سبيل النجاة هو الاتفاق السياسي وليس المزيد من الأعمال العسكرية. وهناك خطة للتسوية، خطة التسوية التي أعدها فريق الاتصال، مطروحة على طاولة المفاوضات. ويجب عزل الذين يرفضونها، الذين يواصلون الحرب، ويجب ممارسة ضغوط متواصلة عليهم - ضغوط متزايدة حقاً. أما الذين يتعاونون مع خطة السلم الدولية فعلياً، بالأعمال وليس بالكلام، فينبغي أن يحظى هذا التعاون بالتقدير.

ويتعين عليّ أن أقول بعض الكلمات استجابة للملاحظات التي أدلى بها بالأمس رئيس الأرجنتين الموقر بخصوص النزاع حول جزر فوكلاند. لقد كان الرئيس منعم محقاً عندما أشار إلى التعاون المتزايد بين المملكة المتحدة والأرجنتين في العديد من المجالات، وإنني لمسور بذكره لذلك الأمر. ومن الحقيقي أن هذا التعاون يميز اليوم علاقاتنا الثنائية. ومن المؤكد أننا نأمل، ونأمل مخلصين، بأن التقدم الذي أنجزناه معاً لن يرتكس.

ونحن واضعون تماماً بصدد السيادة البريطانية على جزر فوكلاند والمناطق الأخرى التابعة لبريطانيا في جنوب المحيط الأطلسي ومن ثم فإننا قلقون من جراء ما حدث مؤخراً من ادماج أحكام جديدة في

والحققت منظمنا بسمعتها من الاخفاقات بقدر ما ألحقت بها من نجاحات.

وكما هو شائع في مجتمع وسائط الاعلام الذي نعيش فيه، غلبت التفسيرات على العناوين الرئيسية، وكان بعضها مأساوياً حقاً. ففي رواندا، عجزت جهود الأمم المتحدة عن الحيلولة دون الإبادة الجماعية للبشر. وفي الصومال، بدا الأمر كما لو أن جهودنا كانت يرفضها فعلياً بازدياد أناس كانت تبدو حاجتهم للمساعدة، ولا تزال، جليلة للعيان.

ونتكلم عن البوسنة. لقد حدث في الأشهر الأخيرة، رحمة بنا، مزيد من السلم في البوسنة. وأنه سلم هش، وغير مؤكد، وغير حاسم، وكثيراً ما يكون متقطعاً، إلا أنه رغمًا عن ذلك أفضل مما كان يحدث من قبل. ونحن نجد أن من الضروري أن نتناقش البوسنة طوال الوقت. وكان يبدو في بعض الأحيان أن المناقشة التي تدور في هذا المبنى على وجه الخصوص حول الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة تستخدم بأعنف من احتدام القتال في الميدان. ومن المؤكد أن الجهود الدبلوماسية كانت محبطة. وبوسعي أن أفهم الذين يعتقدون أن العودة إلى القتال، حتى ولو كان قتالاً حتى الموت، أفضل من شركاء المفاوضات والحلول الوسط التي تبدو في بعض الأحيان وقد امتدت قدماً إلى الأبد.

ورغمًا عن ذلك، لا أوافق على هذا الرأي. ينبغي لنا أن نجل الانجازات التي تحققت، وأن نبني عليها، وينبغي أن نقدر قيمة الأرواح التي أنقذت بما حدث من انخفاض في القتال في الميدان. وربما نستطيع الآن أن نرى بقدر أكبر من الوضوح أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة كانت ضرورية لحماية المدنيين ومنع جيش صرب البوسنة من احراز المزيد من التقدم. فمن منا هنا كان يستطيع الاعتقاد بأن غوراجدا أو سربينتسا أو زيبا كانت ستظل في أيدي الحكومة البوسنية لولا شجاعة والتزام جنود قوة الأمم المتحدة للحماية.

ولا تستطيع قوة الأمم المتحدة للحماية أن تعمل إلا إذا تمكنت من إبقاء الخطوط مفتوحة مع جميع أطراف القتال. ولن تستطيع الاستمرار في عملها إذا ما أخذ أعضاء قياديون في الأمم المتحدة في إعادة تسليح أحد الأطراف؛ فحينئذ ستوصم قوة الأمم المتحدة للحماية بأنها أحد أطراف الحرب؛ وهي ليست مفضضة بهذا الغرض أو مجهزة له. وقد أيد أميننا العام هذا الرأي، وقد قال القائد العام لقوات الأمم المتحدة في

بخطوات عملية لتحسين قدرتنا على حفظ السلم، وخاصة في إفريقيا؛ وثالثاً، باصلاح نظامنا المالي. وأود أن أقول كلمة موجزة عن حفظ السلم. من المستحيل في أحيان كثيرة أن نتنبأ في مستهل مهمة ما بماهية المطالب أو المخاطر التي ستواجهها قوات الأمم المتحدة. يجب أن تكون على استعداد للتصرف من وحي الساعة في حدود معينة. غير أن السماح لدورها بأن ينحرف عن حفظ السلم إلى الانحياز إلى جانب بعض الأطراف في حرب ما ينطوي على مخاطر كبيرة على القوات نفسها، وعلى العملية السياسية التي تؤيدها، وعلى مقدرة الأمم المتحدة على ارسال قوات حفظ السلم إلى أماكن أخرى؛ ويقوض استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بقوات. ولذلك فإن البلدان تحتاج عند اتخاذ قرارها بالمساهمة في عملية من عمليات الأمم المتحدة أن تكون واثقة من أن قواتها ستكون داعمة للسلم ولن تصبح طرفاً في الحرب.

لقد وضعت رواندا هذا تحت الاختبار، وكانت تعوزنا الاستجابة في ذلك الوقت. فالمسألة لم تكن بالفعل ما إذا كان على الأمم المتحدة أن ترسل قوة تدخل لوقف القتال، وهذا ما لم يكن بوسعها فعله، ولكن ما إذا كان بإمكانها أن تجد الوسائل، الرجال والعتاد، لقوة لحماية السكان المدنيين. ومن المضحك أن هذا قد استغرق وقتاً أطول من اللازم بكثير.

هذا هو آخر الدروس التي نحتاج إلى أن نعتبر منها. ويبدو لي أن هذا الآن ليس مسألة إرادة، لأن هناك استعداداً أكبر بكثير مما كان من قبل للنظر في التدخل في الميدان لتخفيف الكارثة الانسانية أو منعها، والأمر لا يتعلق بالإرادة بقدر ما يتعلق بالاستعداد الفكري؛ إنه يتعلق بالموارد، وبالمعرفة، وبالقدرة على الاستجابة السريعة، وهي كلها ليست بالكافية.

لقد أشرتم، ياسيادة الأمين العام، إلى هذا مراراً وتكراراً، وأود أن أشيد بالصبر والمثابرة اللذين فرضت بهما هذا الدرس وسعيت لا لمجرد ابلاغنا بالحقائق في هذا الشأن ولكن لاقتناعنا بالقيام بإجراءات عملية وبحلول علاجية. وأتفق مع ما قلته في العديد من المناسبات. إننا بحاجة إلى العمل الجاد والسريع للتغلب على العقبات التي هي عملية أساساً.

نحن البريطانيون سنواصل الاسهام بصورة عملية. فلدينا ٤ آلاف رجل وامرأة يضعون البيريهات الزرقاء على رؤوسهم، من جورجيا إلى رواندا، وهذا أمر لم يكن متصوراً حتى قبل ١٠ أعوام. ولدينا الخبراء البريطانيون المعارون في مقار الأمم المتحدة. وتكييف دائرة عمليات حفظ السلام لتلبية الطلب المتزايد

دستور الأرجنتين أشار إليها الرئيس منعم. ويبدو لنا أنه من المتعين أن نهتم في جزر فوكلاند هذه، وكما فعلنا في إيرلندا الشمالية، برغبات الشعب المعني بالأمر. وفي الحقيقة أن اتباعنا أو اتباع الأمم المتحدة لمسار آخر أمر بعيد عن التصور. وقد استمعت هذه الهيئة إلى تلك الرغبات التي أعرب عنها أهل الجذر، وجاء ذلك مؤخراً جداً على لسان ممثلهم المنتخبين الذين زاروا الأمم المتحدة من أجل المناقشة التي دارت في لجنة ال ٢٤ في تموز/يوليه الماضي.

ومن ثم فإننا على خلاف، ولكن رغماً عن هذا الخلاف، دخلنا في حوار مع الحكومة الأرجنتينية بشأن مصائد الأسماك والتنمية البترولية. ونحن نتطلع إلى استئناف المناقشات في المستقبل القريب مع السلطات الأرجنتينية حول اتفاق جديد على الصيد وعلى تنمية الموارد الهيدروكربونية المحتملة في الجرف القاري في جنوب الأطلسي. كما أننا نناقش العرض الأرجنتيني المستحسن بإزالة الألغام من جزر فوكلاند. ويبدو لي أن هذا هو المسار الرشيد والمنطقي نحو التقدم الأرحب الذي تحدث رئيس الأرجنتين عنه.

وأعود إلى الحديث عن هذه المنظمة التي كثيراً ما تكون هدفاً للنقد لأنها لا تستطيع حل كل مشكلة تلقى على أعتابها. نعم جميعاً أن هناك نطاقاً لتحسين أداء الأمم المتحدة هنا في نيويورك، وحيثما يكون للأمم المتحدة ووكالاتها نشاط ميداني، وهو الأمر الأكثر حساسية. والخطوات المتخذة حتى الآن بداية، مجرد بداية.

ولا يمكن للآلات أن تدور باستخدام الهواء العليل. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل إلا بالوقود الذي نزودها به نحن، الدول الأعضاء فيها. ولذلك فحيثما تكون الأمم المتحدة قد فشلت يجب علينا ألا ندعي بأن الفشل يعود إلى المنظومة؛ فإنه يعود إلينا: ففشل الأمم المتحدة فشل لنا، ومن ثم علينا أن نتخذ الإجراءات اللازمة. وعلى سبيل المثال، لن تجد كروب اللاجئين الروانديين العون لدى الدول الأعضاء التي تضع رؤوسها بين أيديها. إذ ينبغي أن تكون أيديها مستعدة لأن تخرج من جيوبها ما هو مطلوب لعلاج ذلك الكرب.

والدبلوماسية الوقائية هي المثل الأعلى. إلا أنها لن تكون كافية في كثير من الأحيان. يتعين علينا أن نكون مستعدين لمواجهة المطالبة باستمرار رجال حفظ السلم. وهناك طرق عملية يمكن لنا أن نستجيب بها على أفضل نحو لتلك المطالبة: أولاً، بأن نكفل أن نتعلم الدروس من تجاربنا في حفظ السلم؛ وثانياً، بالقيام

متفق عليها وقد تدخل، على سبيل المثال، في أوكرانيا ومولدوفا ودول البلطيق محاولا مساعدة الأطراف على حسم النزاعات قبل اللجوء الى القتال. وإن لمنظمة الوحدة الافريقية خبرتها الخاصة بها في العمل المجهض، وهي تحتاج بوضوح الى أن تكون محور الجهد المعزز في افريقيا. وأقترح أن تساعد الأمم المتحدة منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الافريقية على تشاطر هذه الخبرة وإنشاء آليات متفق عليها للدبلوماسية الوقائية في افريقيا.

ثالثا، لكن لن يكون ذلك كافيا على الدوام. فستظل مهارات حفظ السلام مطلوبة. ويجب علينا أن نبنى القدرات اللازمة في افريقيا. إن العديد من البلدان الافريقية تسهم بالفعل اسهامات كبيرة في عمليات حفظ السلام، ونذكر من بينها غانا ومصر وبوتسوانا وزمبابوي وزامبيا. ولكننا نعرف جميعا أن الأمم المتحدة لم تتمكن من وزع القوات في افريقيا بالسرعة والفعالية اللازميتين.

ولهذا أقترح أن يصبح، تحت رعاية الأمم المتحدة، عدد من كليات الأركان العسكرية الموجودة في افريقيا مراكز لتطوير مهارات حفظ السلام؛ أي، ينبغي أن توفر التدريب في مجالات مذهب حفظ السلام وفروع المعرفة المتعلقة به، وفي الوساطة وحسم الصراعات.

إن الطاقة المادية تحتاج أيضا الى تعزيز حتى يكون التدخل سريعا عند الحاجة إليه. وذلك يتطلب أن يكون هناك مراكز تابعة للأمم المتحدة للسوقيات، كتلك الموجودة في أوروبا، لتخزين المعدات وكفالة إتاحتها بسرعة، مع وجود فرق سوقية متحركة سريعة، تحدها الدول الأعضاء، للمساعدة في صيانة تلك المعدات وتجهيزها وتوفير التدريب ودعم الصيانة في الموقع. ومرة أخرى نجد أن درس رواندا واضح. وهذه المراكز ستحتاج أيضا الى موظفين في المقر لتحديد ومعالجة أوجه الضعف في السوقيات، وتقديم المشورة بشأن الخرائط أو الاتصالات ومشاورة الذين يمكن أن يسهموا بالقوات حاليا وفي المستقبل.

ليست هذه اقتراحات بإنشاء آليات جديدة هائلة. إننا بحاجة الى إطار يمكن أن نعبي ضمنه الموجود من الموارد والقدرات والمعارف. وسنؤيد تأييدا قويا مثل هذا الجهد. إنه يحتاج الى مزيد من المناقشة، وقبل كل شيء، مع البلدان الافريقية وفيما بينها. ونحن نرحب بهذه المناقشات قريبا، هنا في نيويورك، لتطوير هذه الأفكار وأفكار الآخرين، واتخاذ بعض القرارات العملية بسرعة.

باطراد كان مؤثرا. إن إعداد الموظفين المهنيين العسكريين في مقر الأمم المتحدة يلقي ترحيبا خاصا. وكذلك الاتجاه الى تلقي مزيد من الموظفين المعارين الى جانب موظفي الأمم المتحدة. ولكن سيكون من الحيوي أيضا المساعدة على تعزيز قدرتنا على الاستجابة السريعة في المناطق التي لا تزال قليلة فيها. وافريقيا، من التجربة، لا بد أن تولى الأولوية.

إن حاجة افريقيا الى قوات حفظ السلم جلية: فما يقرب من ٤٠ في المائة من جميع قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة موزوعة في افريقيا. افريقيا بحاجة الى السلم. ليس هناك شك في ذلك، لأن الأفارقة لن ينجحوا في إيجاد الحلول لمشاكلهم إلا بالسلم. والأحداث البارزة في جنوب افريقيا في وقت سابق من هذا العام تشهد على ذلك. نرحب بجهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى تطوير نهج متماسك لمنع نشوب الصراعات. وهي تستأهل دعمنا التام. ولكن المنظمة قد حذرت من أن مواردها ليست كافية. وأعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تستجيب. وإذا ما وضعنا هيكلا متماسكا لأنظمة الدعم، التي تتراوح بين الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وبين المساعدة الانسانية ووزع قوات حفظ السلام في الميدان، يمكننا أن نكفل امكانية تشغيل المهارات والموارد حالما تبرز الحاجة إليها، ليس بعد مضي شهور.

ماذا يعني ذلك؟ أولا، إنه يعني نظاما للإنذار المبكر. لا يمكن التنبؤ بجميع الصراعات. فبعضها يطلقها اغتيال أو انقلاب عسكري أو غيرها من الأسباب المفاجئة. وفي أغلب الأحيان يمكننا بالتأكد أن نرى الأزمة وهي تتشكل: التنافس على الأرض والموارد والتناحر الإثني أو الديني، والانهيار التدريجي للنظام والقانون، والاستجابات غير الصائبة من جانب الحكومات المركزية. إننا نحتاج الى آلية لتجميع المعلومات وتحليل أحداث كهذه، والى أن نتطلع بصورة منتظمة صوب وقع الاضطراب المحتملة ونقرر ما إذا كانت هناك حاجة الى تشغيل الدبلوماسية الوقائية أم لا.

ثانيا، وبعد ذلك يعني القدرة على التصرف، أي التدخل كدبلوماسية قبل نشوب القتال. نحن لا نمتلك هذه القدرة الآن. إن بريطانيا وفرنسا، وقد أعلننا هذا في العام الماضي، قد عرضتا المساعدة، وأتاحتا الدبلوماسيين المحنكين وقدمتا العتاد والدعم. وثمة حاجة الى إطار عمل مؤسسي. في أوروبا لدينا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يعمل وفقا لمبادئ

لقد ركزت اليوم على كيفية معالجةنا للالتزامات ونزعنا لفتيل التوترات. ولكن هذه الالتزامات والتوترات لا تشكل، بالطبع، سوى بعض التحديات التي تواجهها منظماتنا. فالأجور بالمخدرات والجرائم الدولية المقترنة بها تهديدات أخرى لمجتمعنا ورفاهيتنا. ونحن بحاجة إلى إعطاء الذين يشاركون في تطوير التعاون ضد هذه التهديدات طاقة جديدة وتشجيعهم. وأذكر ذلك لأنني أرى أنه يجب علينا أن ندعم بشكل خاص برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. فهذا البرنامج يضطلع بمسؤولية توجيه جميع الجهود العالمية في هذا الميدان. ومرة أخرى، نقول إن الأمم المتحدة أفضل مورد لنا للتصدي لخطر يهدد العالم بأسره.

وفي الختام، يمكننا القول عن ثقة إنه لا غنى لنا عن الأمم المتحدة. وهي ليست قصرا زجاجيا لا تشوبه شائبة، ولكنها أفضل صرح لدينا، بالرغم من أن الرياح لا تزال تعصف بقسوة من خلال فجواتها وعيوبها. ولذلك، من واجبنا جميعا أن نصلحها ونحسنها ونبنينا من جديد.

وفي العام القادم سنلتفت عن حق إلى المنجزات، وقائمة هذه المنجزات طويلة. ولكنها ستذكرنا، وسنذكر أنفسنا، بما لم نحققه بعد. وآمل أن يحثنا ذلك على إبداء نفس الرؤيا ونفس قوة الهدف، كما فعل مؤسسو الأمم المتحدة، وننتقل إلى نتائج آمل أن تكون لها نفس القيمة على مدى فترة الـ ٥٠ سنة القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للصين، سعادة السيد كين كيتشن.

السيد كين كيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة. وإنني على اقتناع بأن مهارتكم البارعة وخبراتكم الواسعة ستتمكنكم من الاضطلاع بمهمتكم السامية بطريقة متميزة. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن تقديري وشكري للسيد صاموئيل انساخالي على مساهمته الإيجابية خلال رئاسته للدورة الماضية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبنا الحار بوفد جنوب افريقيا وتهانئنا له، الذي يشارك في أعمال الدورة الحالية. ونحن على اقتناع بأن جنوب افريقيا المتحدة والديمقراطية وغير العنصرية الجديدة

وهناك أخيرا مسألة الأموال. فكما ذكرتنا، يسيادة الأمين العام، وستذكرنا كثيرا، أن الأمم المتحدة حاليا تصنع المعجزات بما لا ندفع ثمنه. ولكنها ببساطة لا يمكن أن تمضي بعملها على ائتمان مستنفذ. فيجب أن يكون بمقدورها، مثلا، أن تدفع لقوات حفظ السلام التابعة لها، ولن تتمكن من بناء عمليات الأمم المتحدة ما لم نتصرف الآن لوضع تمويلات الأمم المتحدة على أساس سليم ومستديم في آن معا على المدى الطويل. ليس هناك حاجة إلى التغيير الجذري للمبادئ، ولكننا نحتاج إلى تحديث معقول للطريقة التي تحسب بها أنصبتنا. إن النظام الحالي قد اعتمد عام ١٩٧٣. ولقد حدثت تغيرات كثيرة منذ ذلك الحين. ولا يمكن لأحد أن يقترح الآن أن تحظى الدول التي يزيد دخل الفرد فيها عن المتوسط بتخفيض يبلغ ٨٠ في المائة على اسهاماتها لحفظ السلام. لا أحد يقول الآن إن التخفيضات لجميع الدول الأعضاء المستقلة حديثا ينبغي أن تستوعبها خمسة بلدان في ترتيب مفتوح. ولكن هذا هو النظام. وهو يعني أن بلدانا تدفع أكثر بكثير من اللازم وبلدان أقل بكثير من اللازم. وهذا يعني أننا لا بد أن نصحح هذه الأمور. إن الانتقال إلى نظام يستند إلى القدرة النسبية على الدفع، مع تكيف آلي لتغير الظروف، ليس من شأنه أن يعني تغييرا كبيرا جدا بالنسبة لمعظم البلدان، ولكن من شأنه أن يعني أساسا منصفًا وعادلا يمكن أن يكفل قدرة الأمم المتحدة وبالتالي حيويتها في المدى الطويل.

كلمة عن مجلس الأمن: الإصلاح مدرج في جدول الأعمال، وهذا سليم تماما، وأعتقد أنه من مصلحة الأمم المتحدة أن تبحث موضوع التوسيع في الوقت الحسن. ونود أن يحافظ على قوة دفع المناقشات.

إن الذكرى السنوية الخمسين في العام القادم معلم طيب للمناقشة. وسنعمل جاهدين لتحقيق نتيجة حسنة، سواء بالنسبة للتوسيع أو الوضوح، حيث ينبغي زيادة تطوير الترتيبات غير الرسمية التي جرت مؤخرا لتحسين التشاور بشأن عمليات حفظ السلم بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والمساهمين بالقوات.

ويتعين علينا أن نكفل بأن يكون المجلس ممثلا للجميع، في الوقت الذي نتفادى فيه توسيعا كبيرا بحيث يهدد فعالية عمل المجلس. وإذا أمكن التوصل إلى توافق في الآراء، فمن الواضح أن هناك بلدانا، بحكم مصالحها العالية واسهامها في الأمن الدولي وعمليات الأمم المتحدة، ينبغي دعوتها لقبول مسؤوليات العضوية الدائمة.

الأساسية لمنع نشوب الصراعات الدولية. إن هذه المبادئ، وهي الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، قد بادرت بها الصين والهند وميانمار - التي كانت تدعى بورما في ذلك الحين - بشكل مشترك قبل أربعة عقود، وجسدت بعد ذلك في المبادئ الـ ١٠ التي صاغتها البلدان الآسيوية والافريقية في مؤتمر باندونغ، وفي المقاصد والمبادئ التي اعتنقتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمنظمات الإقليمية الأخرى للبلدان النامية.

إن تاريخ العقود الأربعة الماضية يشهد على الحيوية الكبيرة لهذه المبادئ الخمسة. فجميع الأمم، على الرغم من الاختلافات القائمة في نظمها الاجتماعية والعقائدية وقيمها ومعتقداتها الدينية، يمكنها أن تعيش في ألفة وأن تتعاون على تحقيق الفائدة المشتركة ما دامت ملتزمة بهذه المبادئ. وعدم القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى الاحتكاك والمواجهة أو حتى الصراعات العسكرية. وفي عالم متنوع مثل عالمنا، لا خيار للأمم سوى الامتثال لمبادئ التعايش السلمي الخمسة وإيجاد الأرضية المشتركة مع وضع خلافاتها جانبا لكي تعيش معا بصورة ودية وتسعى إلى التنمية المشتركة.

لقد عاشت شعوب العالم طويلا في ظل شبح المحرقة النووية بسبب سباق التسلح النووي المحموم بين الدولتين العظميين خلال الحرب الباردة، مما أدى إلى مخزونات هائلة من الأسلحة النووية. والآن فقد تغير الوضع الدولي تغيرا جذريا. وليس بإمكاننا أن نتفادى نشوب حرب عالمية فحسب ولكن ازدادت أيضا الفرص لفرض حظر كامل على الأسلحة النووية وإزالتها التامة ولتخلص البشرية في نهاية المطاف من تهديد نشوب حرب نووية.

وقد أيدت الصين دوما الحظر الكامل والقضاء التام على جميع أسلحة التدمير الشامل. وتعتقد حكومة الصين أنه ينبغي إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية بنفس طريقة اتفاقيتي حظر جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية على التوالي. وتؤيد الصين، بوصفها طرفا موقعا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمديد هذه المعاهدة. بيد أن من الواضح أن مجرد تمديد المعاهدة ليس كافيا. وبغية تخليص الإنسانية نهائيا من تهديد نشوب حرب نووية والتبشير بعالم خال من الأسلحة النووية تقترح الحكومة الصينية ما يلي.

بقيادة الرئيس نيلسون مانديلا ستسهم اسهاما إيجابيا في سلم وتنمية افريقيا والعالم بأسره.

إن العالم لا يزال يعيش فترة تغييرات عميقة، والتحول صوب تعدد الأقطاب يتخذ خطوات متسارعة. وتلعب العوامل الاقتصادية دورا أكبر في العلاقات الدولية. وقد أصبح تخفيف حدة التوترات الاتجاه الرئيسي لعالمنا المعاصر. ومع ذلك، لا تزال سياسة الهيمنة والتسابق على توطيد النفوذ مستمرة. إن البؤر الإقليمية الساخنة تلتهم من وقت لآخر. وتميل عوامل الزعزعة إلى التكاثف، مما يؤدي إلى تفاقم هشاشة الساحة الدولية. ولا يزال صون السلم وتعزيز التعاون والنهوض بالتنمية التحديات الرئيسية لعصرنا. إن القضاء على البؤر الإقليمية الساخنة وتسوية المنازعات الدولية يمثلان أولويات العالم وشاغله المشترك وما برح المجتمع الدولي يحاول معالجتهما بطريقة أو بأخرى. وتدل التجربة على أن ممارسات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان واللجوء إلى الضغوط أو العقوبات أو حتى القوة كلما يحلو ذلك لا يمكن أن تساعد على تحقيق الغرض؛ لا يمكنها إلا أن تزيد من التعقيدات والصعوبات التي تعترض طريق إيجاد حل نهائي. وخدمة لمصلحة الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين، ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية أن تتبع النهج الصحيح والفعال، وهو تشجيع الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة من أجل التوصل إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف. وأفضل شاهد على ذلك الطفرة التي تحققت في عملية السلم في الشرق الأوسط والتقدم المحرز بشأن المسألة النووية الكورية.

ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أن تضطلع بدور إيجابي، ولكنها لم تكن كلها ناجحة. وينبغي أن نستخلص منها الخبرة والدروس المكتسبة في هذا الصدد. وفي رأينا الثابت أن عمليات حفظ السلم ينبغي أن تمتثل امتثالا صارما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير العلاقات الدولية، وأن تنفذ هذه العمليات بموافقة وتعاون الأطراف المعنية، وبانتهاج موقف محايد وغير منحاز. ولا ينبغي السماح لأي عملية لحفظ السلم أو أي برنامج للمعونة الإنسانية بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد كان، ناهيك عن استخدام القوة أو التورط في صراع قائم بين الأطراف. وينبغي استخلاص درس مما ألم بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الصومال.

وهنا أود أنؤكد على أهمية الامتثال الصارم لمبادئ التعايش السلمي الخمسة باعتبارها الوسيلة

وتواصل بلدان شرقي آسيا تحقيق معدل مرتفع في النمو. غير أن هناك تفاوتاً في معدلات النمو في العالم بوجه عام. ومما يدعو إلى الانزعاج أن نلاحظ أن إفقار بعض البلدان النامية يزداد تفاقمًا. ولصالح التنمية المشتركة، ندعو إلى إلغاء الحمائية والتمييز، في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية. ولا ينبغي للترتيبات التجارية العالمية المتعددة الأطراف، أو التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي أن تكون حصرية. إذ ينبغي أن تلقى مبادئ الانفتاح، والمساواة والمنفعة المتبادلة، كل المساندة. ويتعين أن تكون منظمة التجارة العالمية، التي سيجري تأسيسها في العام القادم، مؤسسة تجارية منفتحة وواسعة التمثيل من البداية، وتقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة.

إن الاقتصاد العالمي كل متكافل. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقدم المزيد من المساهمات الملموسة للتنمية الاقتصادية العالمية، وتعمل على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الدولي. وبصورة أساسية، عليها أن تتخذ التدابير الفعالة لفتح أسواقها، وتوفير الأموال للتنمية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة للبلدان النامية لتخفيض أعباء ديونها، وبذلك تسهم في نموها الاقتصادي، واستقرارها الاجتماعي، وانتشالها من الفقر. ومثل هذه الأعمال ستعزز بدورها النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو ذاتها.

وعلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يوليا اهتماماً أكبر لمسائل التنمية، وأن يساعدوا البلدان النامية بوجه خاص على تحقيق رفاهها. ونحن نقدر الجهود التي قام بها الأمين العام لتقديم «خطة للتنمية» إعمالاً لقرارات الجمعية العامة. ونأمل أن تسهم مداولاتنا حول هذا الموضوع في إعادة الانتعاش إلى التنمية الاقتصادية العالمية والتعاون الدولي.

وترى الحكومة الصينية أن التنمية الاقتصادية هي المهمة الرئيسية للأمة بأكملها، ومن ثم فإنها تجعل من الإصلاح والانفتاح أساساً لسياسة الدولة. وقد اتخذنا في العام الحالي مجموعة جديدة من الخطوات الرئيسية لتكثيف الإصلاح والانفتاح، التي ستمخض عن ضمان النمو الاقتصادي المستدام والسريع والصحي. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية والاستثمارات فيما وراء البحار زيادات في الأشهر الستة الأولى، بمعدلات تبلغ ١١,٦ في المائة و ٢٥,٥ في المائة و ٥٤,٩ في المائة على التوالي،

على جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد دون شروط بألا تكون البادئة باستعمالها، وأن تبدأ المفاوضات على الفور لإبرام معاهدة حول عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية بعضها ضد بعض؛ وينبغي تدعيم الجهود المبذولة من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمالها، أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو ضد أي منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وينبغي إجراء مفاوضات قصد إبرام معاهدة شاملة لحظر إجراء التجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦؛ ويتعين على الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بتنفيذ معاهداتها القائمة لنزع أسلحتها النووية حسب الجداول المقررة، وأن تواصل مسيرتها حتى تخفض ترساناتها النووية تخفيضاً جذرياً؛ كما ينبغي إجراء مفاوضات لإبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية الملائمة لانتاج الأسلحة؛ ويتعين كذلك توقيع اتفاقية حول المنع الكامل للأسلحة النووية، وتتعهد بمقتضاها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام بتدمير جميع أسلحتها النووية تحت الإشراف الدولي الفعال. وينبغي التشجيع الأكثر نشاطاً على التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفي وقت يتزامن مع جهود منع انتشار الأسلحة النووية، والإسراع بعملية نزع السلاح النووي. إن النقاط المذكورة أعلاه تشكل عملية متكاملة ومتراصة لنزع الأسلحة النووية. ونحن نرى أن من حق جميع الدول، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها، المشاركة الكاملة في هذه العملية.

ومنذ استطاع الجنس البشري أن يصنع الأسلحة النووية ويستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية في القرن العشرين، نشعر بالثقة بأن الإنسان سيتمكن في القرن الحادي والعشرين من فرض الحظر الكامل على الأسلحة النووية وتدميرها، مع التسخير الكامل للطاقة النووية لتحسين رفاه الإنسان. وقبل أن يبدأ القرن الجديد، نقف مستعدين للانضمام إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، لتمهيد الطريق نحو بلوغ هذه الغاية السامية، ولتقديم مساهمتنا الملائمة في تحقيقها في نهاية الأمر.

ويوجد الآن اتجاه دولي لإعطاء الأولوية للمشاكل الاقتصادية. ومن ثم، تركز جميع البلدان جهودها للتنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق التعاون الدولي. وقد بدأ الاقتصاد العالمي في العام الحالي في الانتعاش،

وصياغة «خطة للقرن الحادي والعشرين - كتاب أبيض حول السكان والبيئة والتنمية في الصين في القرن الحادي والعشرين»، وسيكون مرشدا هاما لصياغة خططنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

إن كفالة وحماية حقوق الإنسان جزء حيوي من السياسة الاجتماعية للأمم. وحكومتنا تجعل هدف سياستها الأساسية الدائم أن يتمشى الارتقاء بمستوى تمتع الشعب بحقوق الإنسان مع تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نؤمن دائما بأن مبدأ عالمية حقوق الإنسان يجب أن يُنظر إليه في سياق الظروف الفعلية لكل بلد. والظروف تتفاوت بين بلد وآخر. ومن الحتمي والطبيعي أن يقع خلاف بين وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن نحذ الحوار على أساس المساواة والاحترام المتبادل من أجل زيادة الفهم المتبادل. إننا نقف ضد استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

إن العام المقبل يصادف الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. فالعالم والأمم المتحدة مرا معا بتغيرات عنيفة في نصف القرن هذا. والأمم المتحدة هي أكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلا للدول ذات السيادة. فأعضاء المنظمة متساوون، بصرف النظر عن الحجم أو القوة أو الثراء.

إن مركز ودور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية العالمية، على الرغم من العيوب التي تشوبها، بقيان دون بديل من جانب أية منظمات أو تجمعات دولية أخرى. ويأمل سكان العالم في أن تضي المنظمة بالمهمة المنوطة بها بموجب الميثاق على نحو أفضل، وفي أن تقدم اسهامات أكبر صونا للسلم وتعزيزا للتنمية.

ومؤسسات الأمم المتحدة، بغية استيعاب الحالة الدولية المتغيرة تغيرا كبيرا والتصدي للتحديات الشرسة الماثلة أمامها، ينبغي لها أن تحدث اصلاحات مناسبة وضرورية. ونحن نرى أن أيا من هذه الإصلاحات ينبغي أن يعمل على صون وتعزيز الدور الايجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية وتحسين فعاليتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للإصلاحات أن تعني عناية كاملة بشواغل ومصالح البلدان النامية التي تشكل أغلبية الأعضاء كي يتسنى تعزيز دورها. وعمل ودور الجمعية العامة ينبغي أن يتعززا، واصلاح مجلس الأمن يجب أن يرمي الى تيسير أداء أعماله على نحو أفضل بموجب الميثاق. إن أي توسيع في عضوية المجلس يجب أن يتفق تماما مع

بالمقارنة بالمدة المقابلة من العام الماضي. وسنزيد من انفتاحنا على جميع الاتجاهات، وسنواصل العمل من أجل رخاء العالم. ونحن نسعى للاستئناف المبكر لمركزنا كطرف متعاقد في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("مجموعة غات"). وسيكون الوصول إلى حل لهذا الموضوع لصالح كل من الصين والعالم بوجه عام. وتحتاج الصين للتعاون مع بقية العالم الذي يحتاج بدوره إلى شريك تجاري مهم مثل الصين. ولا يمكن تصور قيام منظمة للتجارة العالمية من غير الصين.

والمجتمع الإنساني يواصل حركته إلى الأمام ويواصل إحراز التقدم. غير أن الأمراض الاجتماعية لا تزال تبرز بقوة، مثل الفقر والبطالة وتدهور البيئة والانفجار السكاني واللاجئين والهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة والمعاملة الضارة وغير المنصفة للمجموعات الاجتماعية مثل النساء والأطفال والمعاقين. وقد أصبح بعض تلك المشاكل أكثر حدة، واستدعت أن يقوم المجتمع الدولي بعلاجها عن طريق التعاون الدولي. ونحن نعتبر أن مضاعفة هذا التعاون أمر ضروري. ولأن الظروف تتفاوت، فإن البلدان المختلفة تواجه مشاكل اجتماعية مختلفة. وعلى كل بلد أن يضع سياسات للتنمية الاجتماعية تتلاءم مع ظروفه الخاصة. وينبغي للتعاون الدولي في هذا الميدان أن يلتزم بمبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة من غير شروط سياسية أو التدخل في الشؤون الداخلية. والبلدان النامية تستوعب غالبية سكان العالم، وهذه البلدان في وضع متضرر من الناحية الاجتماعية. وهذا هو ما ينبغي لبرامج الأمم المتحدة الاجتماعية أن تؤكد عليه.

ولقد أيدنا في السنوات الأخيرة بشكل نشط المؤتمرات الدولية الهامة حول البيئة، وحقوق الإنسان والسكان، تحت رعاية الأمم المتحدة وشاركنا في هذه المؤتمرات. وسنشارك بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في شهر آذار/مارس المقبل. وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبرى على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. والشعب الصيني، ونساؤه بشكل خاص، يستعدون ويتطلعون لهذا الحدث الكبير بحماس هائل.

واستجابة للنداء الوارد في وثائق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ قامت الحكومة الصينية بتحليل الظروف الحقيقية في البلاد،

رؤية هذا البلد وهو يشغل مكانه الصحيح في مجتمع الأمم. إن خيار شعب جنوب أفريقيا، مستلهما عظمة رجال بارزين تود فرنسا أن تشيد بهم مرة أخرى، يوفر مثالا لجميع الذين يتوقون الى الديمقراطية والمصالحة الوطنية والسلم، ويعطيهم الأمل.

في رواندا، من جهة أخرى، حدثت مأساة لا مثيل لها وضعت المجتمع الدولي أمام مسؤوليته. والجمعية العامة على علم بالجهود التي بذلتها فرنسا من أجل الاستجابة لتلك المأساة، وبالدعم الذي وجدته بين الدول الأفريقية في المقام الأول. والعملية التي جرت مكنتنا من إيواء ما يزيد على ٢ ملايين رواندي ودرتهم شر القتال. مع ذلك، وجدنا مرة أخرى أن من الضروري قول كلمة «الابادة الجماعية» التي تبرهن، بعد ٥٠ سنة تقريبا من ولادة الأمم المتحدة، على أن الأسوأ ما زال حدوثه ممكنا.

خلال أحلك سنوات الحرب العالمية الثانية تكلم الجنرال ديغول عن الحاجة الى إنشاء نظام عالمي يمكن أن يكفل أمن الجميع، ويستغل جميع ثروات العالم استغلالا رشيدا، ويجمع بين جميع السكان الذين يعيشون على وجه الأرض. ولقد آن الأوان كي نعيد استكشاف المثل الأعلى الذي ألهم جيل المؤسسين ونسأل أنفسنا بوضوح عن الوسائل اللازمة لتنفيذه. إننا نشهد في كل مكان من العالم تقريبا التحرك الايجابي للدول والأمم ودخولها في مجموعات. وفرنسا، جعلت من بناء أوروبا أحد أعمدة سياستها الخارجية. فكيف لها إذن ألا تشجع على إنشاء مناطق جديدة من التضامن؟

إن تجربة بناء أوروبا التي بدأت قبل ٤٠ عاما قضية وثيقة الصلة بالموضوع، وما فعلته هو أكثر من وضع حد للمنافسات القديمة التي أفضت الى اندلاع حربين عالميتين. ففي الجزء الغربي من القارة الأوروبية بلغ التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي مستوى لا يضاهي في العالم.

إن ما يشغلنا في المقام الأول، بعد انهيار الستار الحديدي، هو توسيع منطقة السلم والازدهار الناجمة عن تلك العملية لتشمل جميع أنحاء أوروبا. وهذا يفسر رغبتنا في تسريع دمج الديمقراطيات في أوروبا الوسطى والشرقية بالاتحاد الأوروبي. ويمثل أيضا السبب في بذلنا جهودا لتنظيم شراكة مع روسيا والدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة. فالاتحاد الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تتعاون

مبدأ التوزيع الجغرافي العادل من أجل كفالة تمثيل أوسع نطاقا. وأعمال المجلس ينبغي أن تعبر عن الارادة الجماعية والتطلعات المشتركة لأعضاء الأمم المتحدة بأسرهم.

وبغية الإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، أنشأت الصين لجنة وطنية وفقا لقرار الأمم المتحدة ذي الصلة. ونحن نأمل في أن يستغل الاحتفال في مختلف البلدان في العام المقبل من أجل استعراض التجربة في الماضي والتطلع الى المستقبل كي يتسنى لنا ترسيخ مقاصد ومبادئ الميثاق وتمكين المنظمة من أن تؤدي عملا أفضل في صون السلم وتعزيز التنمية.

لقد قيل إن النصف الأول من قرننا شهد حربين عالميتين خلفتا آثارا مشؤومة على البشرية. أما ما نشأ عنهما من حرب باردة فقد ألقى بظلال حرب قاتمة ولعينة على العالم لمعظم فترة النصف الثاني من القرن. مع ذلك، ثمة ما يدعو الى الارتياح وهو أننا تمكنا من الوفاء بالمهمة التاريخية المتمثلة في القضاء على نظام الاستعمار، الذي طال أمده لقرون، من على وجه الأرض في خلال هذا القرن. ولا شك في أن هذا الانجاز هو أحد أكبر الانجازات التي تحققت في المجتمع الإنساني المعاصر.

إننا، إذ نتطلع الى القرن الواحد والعشرين، على ثقة كاملة بمستقبل البشرية. والشعب الصيني سيبدل جهودا مشتركة مع جميع الشعوب الأخرى في العالم لاستقبال قرن جديد من السلم والازدهار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في فرنسا، معالي السيد ألان جوبي.

السيد جوبي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن فرنسا مسرورة بصفة خاصة، سيدي الرئيس، لرؤية الجمعية العامة تجتمع برئاستكم. وفي نهاية عام شهد رحيل سياسي محنك هو الرئيس هوفيه بوانيه، فإن انتخابكم أعطى المجتمع الدولي فرصة أخرى للوقوف والتفكير في الحالة السائدة في القارة الأفريقية التي جلبت لنا في الأشهر الأخيرة الأمل والمأساة معا.

في جنوب أفريقيا، جرت هذا العام عملية ثورية حاسمة تمثلت في اجراء أول انتخابات هناك بطريقة الاقتراع العام. ويسعدنا أن نعرب الآن عن سرورنا حيال

وبالتالي، ربما تنشأ مجموعة في الشرق الأوسط أيضاً، حيث يتيح لنا التقدم المحرز في عملية السلام تصور تطور التعاون الاقليمي المكثف. إن تنظيم جميع أنواع الروابط بين البلدان المعنية سيساعد على إقامة السلم في المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة الى البحث عن حلول للمشاكل السياسية التي لا تزال معلقة. لذلك لا يسع فرنسا إلا أن تكرر الاعراب عن الأمل في أن نرى المقاطعات وقد انتهت في آخر الأمر. إن دعمنا المالي لعملية السلام، وكذلك مشاركتنا النشطة في المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المشاركة في مجالات بالغة الحساسية مثل الأمن الاقليمي، تعكس هذا الاقتناع نفسه.

والى جانب ذلك، تود فرنسا أن ترى أوروبا وقد نظمت محفلاً للتعاون يضم جميع دول البحر المتوسط. وقد قمنا بالفعل، بناء على مبادرة من مصر، بتقديم اسهام لمحفل البحر المتوسط الآخذ في الظهور، الذي عقد اجتماعه الأول مؤخراً في الاسكندرية. وسنجعل هذا واحداً من الأهداف الرئيسية للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في الفصل الأول من العام المقبل.

وهكذا، يأتي التقدم في العملية المؤدية الى التكامل وإقامة الأطر الاقليمية للتعاون المحرز في كل مكان كتعبير عن الاتجاهات الايجابية. لكن هذه المنظمات ليس لها الحق ولا القدرة للقيام بكل شيء. فالأمم المتحدة هي التي لا تزال - ويجب أن تظل - المحفل الوحيد لتنظيم السلم والتضامن في جميع أنحاء العالم. وعلى الأمم المتحدة، الأمم المتحدة وحدها، أن تكفل التوازن الدولي، لأنها في آخر الأمر هي وحدها التي لها السلطة لتقرر تدابير الإنفاذ أو استخدام القوة. إن المنظمات الاقليمية تسهم في السلم وفي الاستقرار الدولي. وقد تؤدي بالفعل مهام في الدبلوماسية الوقائية، لكنها عندئذ يجب أن تستلهم المبادئ المكرسة في الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بحفظ السلام، فإن الفصل الثامن من ميثاقنا يقضي صراحة بأن الأمم المتحدة يمكنها، في بعض الظروف، أن تستخدم الوسائل الموجودة تحت تصرف المنظمات الاقليمية.

لكن اذا تفاقم الصراعات وتطلبت أزمة ما حلاً الزامياً فإن الميثاق يتطلب منا أن نتجه الى مجلس الأمن، الهيئة الوحيدة التي لها سلطة إقرار تدابير الإنفاذ أو استخدام القوة باستثناء الحق الشرعي في الدفاع عن النفس. وإن تبرير تلك التدابير لن ينبثق إلا من ارادة المجتمع الدولي، ولهذا فإن مجلس الأمن، في رأينا، يجب أن يمارس سلطته وسيطرته، في جميع مراحل العمليات التي قد يقررها: تحديد المهمة

جميعها في الجهود المبذولة من أجل هذا الغرض. علاوة على ذلك يفسر هذا مبادرة فرنسا، التي تبناها الاتحاد الأوروبي بدوره، بوضع معاهدة لكفالة الاستقرار. وهذا عمل يطمح اليه في الدبلوماسية الوقائية ويرمي الى حل مسائل العلاقات بين الجيران ومسائل الأقليات، حيثما تتواجد هذه المسائل على المسرح الأوروبي.

إن أوروبا قوة عالمية اليوم، وهذا ما أظهرته خلال المفاوضات المتعلقة بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حيث تجدر الإشارة الى أن الجهود التي بذلتها أفضت الى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. إن هذا نجاح رئيسي سيعود بالفائدة على جميع بلدانها الأعضاء من خلال وضع حد للممارسات من طرف واحد، وكفالة تجارة نزيهة وحرّة. وهكذا تتحمل أوروبا مسؤولياتها الدولية. فهي تدعم بنشاط عمليات السلم في الشرق الأوسط وفي الجنوب الأفريقي وفي أماكن أخرى، وهي منخرطة منذ زمن بعيد في الكفاح من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما عن طريق اتفاقيات لومي. وأوروبا توفر قدراً كبيراً من التمويل في كل مكان - أكثر الممولين في العالم - للشعوب التي تعصف بها الأزمات الإنسانية. وأعمالها تبرهن على أن بوسع قوة اقليمية حقيقية أن تعود بالفائدة على المجتمع الدولي بأسره.

هناك مجموعات اقليمية جديدة من البلدان المتضامنة تتشكل تدريجياً في جميع أنحاء العالم. ففي أفريقيا تؤيد فرنسا مبدأ آلية تكون تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تعني بمنع الصراعات والتصدي لها وتسويتها. ونحن على استعداد للمساعدة على وضع آلية عسكرية تمكن منظمة الوحدة الأفريقية من التدخل على نحو أسرع، تحت سلطة الأمم المتحدة، في اطار عمليات حفظ السلم.

وفي جنوب شرقي آسيا، تعمل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية وعلى وضع تدابير بناء الثقة بغية تعزيز الاستقرار في المنطقة. وفرنسا، التي حضرت، من خلال الاتحاد الأوروبي، المحفل الاقليمي المعني بالسلم التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والذي انعقد مؤخراً في بانكوك، تبدي اهتماماً خاصاً بالآثار الحميدة التي ينبغي أن تخلقها هذه العملية على بلدان شبه جزيرة الهند - الصينية.

وفي القارة الأمريكية، يعزز دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة الى حيز النفاذ من دينامية المنظمات الاقليمية القائمة، القديمة والجديدة.

إن ما جرى القيام به في العقود الماضية لم يكن مجرد تكرار. لقد تغير نهجنا نحو التنمية. والعمل الذي يضطلع به تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالاتها ساعد على توجيه الانتباه الى ترابط آثار المسألة الإنمائية الاقتصادية والسكانية والثقافية والاجتماعية. ولهذا فإن المؤتمرات المكرسة للبيئة، وللسمكان، وللتنمية الاجتماعية ومركز المرأة، شكلت مرة أخرى أدوات تستخدم للتعبئة من أجل التنمية. وإزاء هذا المفهوم، ستنظم فرنسا قبل نهاية هذا العام في باريس التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر، علاوة على مؤتمر القمة المعني بمرض الايدز.

إن الأمم المتحدة وحدها قادرة على ضمان بذل كل هذه الجهود بشكل مستمر. فهي لديها الشرعية والسلطة الضروريتان لا سيما وأن جميع المؤسسات الرئيسية المعنية، بما في ذلك ما تعرف باسم مؤسسات بريتون وودز، تعد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة. ولذلك فإننا نعتبر من الضروري تعزيز الروابط التي توحد هذه الهيئات المنفصلة جميعاً. وينبغي لنا، بشكل خاص، أن نكفل أن يراعى في جميع سياسات التكيف التي تنفذ تحت رعاية البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، المتطلبات الاجتماعية للتنمية. إن فرنسا ملتزمة بالقيام بذلك عند العمل مع شركائنا، وقد وافقت مؤخراً على جهد كبير لمساعدة بلدان منطقة الفرنك للتغلب على الآثار القصيرة المدى لخفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون المكان المناسب لضمان التماسك والاتساق بين هذه المنظمات. ولذلك تقترح فرنسا أن يكون الاجتماع السنوي المقبل للمجلس في جنيف فرصة لوزراء الدول الأعضاء للقيام شخصياً بدراسة كاملة للسياسات التي تتبعها تلك المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بالتنمية، وعلى وجه الخصوص بدراسة الطرق المحددة التي قد تعمل بموجبها معاً على نحو أفضل.

إن جهود الأمين العام من أجل التجديد والتوضيح من خلال «خطة للتنمية» تشكل بطبيعة الحال جزءاً من هذا النهج العالمي. إن الاتحاد الأوروبي، من جانبه، قدم توصيات في مذكرة خاصة يعتقد أنها تعزز مشروع الخطة. وفرنسا تعتزم المشاركة بشكل نشط في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

إن دور منظمتنا لا يقل حزماً فيما يتعلق بالعمل الإنساني. وفرنسا تتدخل بشكل منتظم على الساحة

والموافقة على الولاية ومراحل التنفيذ الرئيسية ورصد التنفيذ.

إن وضع نظام للجزاءات الالزامية ضد الدول التي تنتهك الشرعية الدولية هو أيضاً حق مقصور على مجلس الأمن. إلا أن ذلك، ونحن ندرك هذا ادراكاً تاماً، يتعلق بالتدابير الخطيرة الاستثنائية التي يجب أن يكون هدفها معروفاً بالتحديد لممارسة ضغط على حكومتها ما لتغير موقفها. وهذا هو الهدف في تلك الحالات. لذلك تقترح فرنسا أنه مستقبلاً، عندما يجري التصويت على قرار بفرض جزاءات على دولة عضو، يجب الوفاء بثلاثة شروط، وهي، أن تكون جميع الوسائل الدبلوماسية قد جربت دون نجاح؛ وأن يقرر مجلس الأمن بوضوح ماهية الأعمال التي ينبغي للدولة المستهدفة أن تقوم بها حتى ترفع عنها الجزاءات؛ وأن يكون الإبقاء على الجزاءات موضع استعراض منتظم بحسن نية.

وفي مجال نزع السلاح، منظمنا هي- مرة أخرى المحفل الوحيد الذي قد يلتزم فيه بالتزامات دولية. ومن هذا المنظور، تعلق فرنسا أهمية خاصة على التصديق السريع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، أول معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح، وبالتالي دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٩٥. وتأمل فرنسا أن ترى منظمتنا محرزة تقدماً نحو تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وأن ترى جهوداً جديدة تبذل لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد سرني بشكل خاص أن أستمع الى الرئيس كلينتون وهو يؤيد المفهوم نفسه في البيان الذي أدلى به أخيراً أمام الجمعية. وأخيراً، فإن مطلب منع الانتشار، الذي يضطرننا مثال كوريا الشمالية الى أن نتناوله بجدية خاصة، يجب أن يؤدي في مؤتمر عام ١٩٩٥ الى تجديد غير مشروط وغير محدد لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الاتجاه نفسه، تؤكد فرنسا مجدداً تأييدها للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي لبدء مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية من شأنها أن تكون قابلة للتحقق بشكل فعال وعلى نطاق دولي. في السنوات الأخيرة، امتص منع الأزمات وإدارة الأزمات الجزء الأكبر من جهودنا. وبالتالي فإننا جرفنا بعض الشيء ودون أن ندري، بعيداً عما كان فصلاً كبيراً من تاريخ الأمم المتحدة: الحوار بين الشمال والجنوب، المؤتمرات الكبيرة بشأن التجارة والتنمية. وبالتالي تقترح فرنسا على الأمم المتحدة أن تعيد التنمية والكفاح من أجل تحقيقها الى مركز الصدارة اللائق بهما بين أعمالها.

وحتى يتسنى لمنظمتنا التمكن من الاضطلاع بالمهام الصعبة العديدة التي أوضحتها لتوي، يتعين علينا أن نعمل بدأب لاصلاحها وتعزيز الوسائل المتاحة لها. وفي المقام الأول، تعزيز الوسائل المتاحة للأمين العام. وأود باسم فرنسا، أن أشيد هنا بالأمين العام اشادة تتجاوز الشكليات. فمن حسن حظنا أن يوجد على رأس منظمتنا رجل تسنى، بفضل جهوده الدؤوبة على مر العامين الماضيين، إحراز التقدم في كل المجالات: الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، والتنمية، وتصريف أمور المنظمة. لذا، يتعين علينا أن نوفر له الوسائل اللازمة لمواصلة عمله.

وهذا ينطبق أيضا على بعثات حفظ السلام. فقد أظهرت التجربة الأخيرة ضرورة أن تكون القوات العسكرية اللازمة متاحة للأمين العام على وجه السرعة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن. ولبلوغ هذه الغاية تود فرنسا أن تطور شبكة من قوات الاحتياط. وبناء على مبادرة رئيس الجمهورية، عرضنا وضع وحدة احتياط قوامها بضعة آلاف من الجنود، لتكون تحت تصرف الأمم المتحدة. ومن الأساسي أيضا أن يتمكن الأمين العام من السيطرة على تطور بعثات حفظ السلام. ولبلوغ تلك الغاية، توصي فرنسا باللجوء على نحو منتظم الى تعيين ممثل خاص.

يجب أن يُمْكِن الأمين العام من الاعتماد على مساعدة الشخصيات المرموقة خاصة من ذوي الكفاءة. وفيما يتعلق بالإدارة، شكّل استحداث منصب المفتش العام، في السنة الماضية، خطوة هامة الى الأمام. ونحن نتوقع إحراز مزيد من التقدم هذا العام بتشكيل اللجنة الخاصة بضبط الميزانية، كما اقترحت ذلك في العام الماضي من على هذه المنصة ذاتها. وأخيرا، وكما ذكر رئيس وزراء بلادنا، تقترح فرنسا أن يعين مكتب الأمين العام، على أساس دائم، شخص يكون مسؤولا عن مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

إن جمعيتنا أكثر المؤسسات الدولية عالمية. لذا، لا بد من تعزيز هيبتها وسلطتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تتقدم فرنسا بثلاثة مقترحات.

أولا، يجب أن تعقد دورات اللجنة الخامسة على أوقات أكثر تقاربا من أجل ضمان رقابة أفضل على مواردنا المالية وخاصة بالنسبة لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، لا بد من عقد دورات أكثر تواترا للجمعية للتصدي لبعض حالات الأزمات كما حدث في حالتي هايتي وجنوب افريقيا. أما بالنسبة للإصلاح المالي للأمم المتحدة والذي جرت مناقشته لعدة سنوات الآن، فإنه

جنبنا لجنب مع وكالات الأمم المتحدة، وينبغي لنا أن نشي على العمل الرائع الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تعمل في ظل ظروف مأساوية صعبة. لقد استطعنا أن نقدر فائدتها الى حد كبير عندما نشبت الأزمة الرواندية. وتأكد لنا أن الأمم المتحدة بمفردها قادرة على تنسيق تلك العمليات الصعبة. وبطبيعة الحال، هناك حاجة الى مزيد من التقدم: في تقصير زمن استجابة المنظمة وتوزيع المهام على نحو أفضل بين الوكالات. لكن الإصلاح الذي بدأ منذ ثلاث سنوات بإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية آخذ الآن في تحقيق النتائج. إننا حقا في الاتجاه الصحيح.

أخيرا، تود فرنسا أن تؤكد مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي: عالمية حقوق الإنسان، وهو مبدأ لا يمكن الطعن فيه باسم أي خصوصيات دينية أو ثقافية أو وطنية. وإنني لا أتردد في قول هذا لأن فرنسا نفسها حريصة على الحفاظ على هويتها وعازمة على الدفاع عنها. فمهما اختلف الناس، فإنهم يتقاسمون نفس الحقوق. إن وجود منظمتنا نفسه يرتكز على هذا المبدأ.

لقد دأبت فرنسا على الحث على الاسراع بالتقدم في مجال حقوق الانسان، وذلك بالمطالبة بالاعتراف بضرورة تطبيق مبادئ معينة على أعمال الدول. أرحب بالخطوات التي اتخذها المفوض السامي لحقوق الانسان منذ توليه منصبه وأعرب عن الأمل في أن تتناسب الموارد التي توفر له مع مهمته.

يعد انشاء المحكمة الدولية لجرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة حدثا جلالا. فإلى وقت قريب جدا اكتنفت هذه المبادرة بعض الشكوك. لكن اليوم وبفضل حسم قضاة هذه المحكمة ومدعيها العامين ها هي تأخذ وضعها الصحيح وتبدأ النظر في الحالات الفعلية المحالة اليها. وفرنسا تؤيد هذه الجهود وتأمل في أن تؤدي جرائم الابادة المماثلة التي ارتكبت في رواندا الى اقامة هيئة قانونية دولية.

كذلك تمتد الأعمال القانونية للأمم المتحدة الى مناطق أخرى. وهي ترمي الى التصدي لمسائل التجارة الدولية بغية جعلها أكثر حرية وانصافا. وفي هذا الصدد، سبق أن أعربت عن ارتياحنا إزاء إقامة منظمة التجارة العالمية. ويعد التوقيع، قبل بضعة أسابيع، على صك يستكمل العمل الهائل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، حدثا تاريخيا أيضا.

إذ أن المصدر الحقيقي لأزمتهنا معروف جيداً، فهو إهمال الدول التي لا تدفع أنصبتها بالكامل أو التي لا تدفعها إطلاقاً.

بطبيعة الحال، نرحب بحقيقة أن بلداً من المساهمين الرئيسيين قرر أن يدفع جزءاً كبيراً من متأخراته، مما يؤدي إلى غوث مؤقت للحالة المالية للمنظمة. ونحن نتفهم السبب في مطالبة بعض الدول الأعضاء بتعديل جدول الأنصبة المقررة كيما يبين، على نحو أفضل، القدرات الحقيقية للدفع. وفرنسا تأمل في أن نعكف في هذه الدورة على مراجعة هذا الجدول وفقاً لمبدأ الانصاف وبروح توافق الآراء.

لكن الانصاف أيضاً يتطلب التعويض الأسرع وبمبالغ أكثر للدول التي توفر القوات اللازمة لعمليات حفظ السلام، وتصبح بالتالي الضحية الأولى للتأخر في السداد، ولا بد من وضع حد لهذه الحالة التي يدفع فيها البعض، في الواقع مرتين، بينما لا يدفع آخرون على الإطلاق. لذا، تطالب فرنسا مرة أخرى بتشكيل فريق عامل توكل إليه مهمة وضع التدابير التي يمكن أن تشجع الدول المتأخرة على دفع متأخراتها.

وبدون التزام الدول لا يمكن أن يكون هناك أي حل لانعدام الاستقرار الدولي. وفرنسا بذلت جهوداً ضخمة للمساعدة في حسم الأزمات التي كانت تعرض النظام الدولي للخطر على مر السنوات القليلة الماضية. وقد كانت فيما مضى أكبر دولة مساهمة بقوات للأمم المتحدة وهي الآن ثاني أكبر دولة، ولها خبرة معروفة جيداً في مجالات العمل الثلاثية وهي الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام والعمل الإنساني. ومن الواضح أن فرنسا لا ترغب في إلقاء محاضرة على أحد، لكن التزامها يسمح لها بأن تقول إن استعداد الدول لا يفي بالمطالب الملقة على عاتق منظمتنا اليوم.

هل للمرء أن يورد كل الظروف التي أدى فيها تسويق الدول أو عدم مشاركتها إلى تعريض إجراء ما صدر به تكليف من مجلس الأمن للخطر؟ وكم من الأسابيع تعين علينا أن ننظر في العام الماضي حتى يتسنى، في النهاية، وضع الترتيبات العسكرية التي نص عليها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) بالنسبة للمناطق الآمنة في البوسنة، في إطارها الصحيح؟ نحن جميعاً نتذكر أنه أثناء أزمة رواندا، لم يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي اتخذ في منتصف أيار/مايو بتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلا بعد شهرين.

بيد أن فرنسا تود، بدلاً من الاسترسال في أوجه الاحباط هذه، أن تشيد بكل الدول التي برهنت،

يجب أن يوضع موضع التنفيذ. فبعد العمل الذي قام به الفريق العامل الرفيع المستوى الذي شكل في العام الماضي للنظر في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن تقترح فرنسا أن يشكل هذا العام فريق برئاسة رئيس الجمعية العامة، لتقديم المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى الإصلاح المالي لمنظمتنا.

ثالثاً، علينا أن نعمل من أجل الانتهاء من توسيع عضوية مجلس الأمن. فهذه المسألة كانت بالفعل محور مناقشات متعمقة أوضحت المواقف المحيطة بهذه القضية. وفرنسا، من جانبها، ليست لديها عصا سحرية للعلاج لكنها تعتقد أن الحل يجب أن يفي بالحتمية المزدوجة المتمثلة في الفاعلية والطابع التمثيلي.

فمن ناحية، إذا ما كان لمجلس الأمن أن يؤدي وظيفته بفاعلية، فلا بد، بطبيعة الحال، من الإبقاء على قدرته على اتخاذ القرارات الهامة بسرعة، وذلك نظراً للمهام التي يضطلع بها والظروف التي يتدخل فيها، لكن أيضاً يجب أن يفسح المجلس المجال لإجراء مناقشة عامة كاملة لدى التوصل إلى اتخاذ قراراته. لهذا السبب نحبذ أن يعقد المجلس اجتماعات رسمية - دون التخلي بطبيعة الحال عن مشاوراته غير الرسمية - للاستماع إلى أعضاء المنظمة والتحاور معهم قبل اتخاذ مواقف بشأن المسائل الهامة المطروحة عليه. ونحن نعتقد أن هذه هي الاستجابة المناسبة للمطالبة بالشفافية التي طالبت بها وفود عديدة.

من ناحية أخرى، تعتمد سلطة المجلس، ومن ثم كفاءته على طابعه التمثيلي. لذا، نحبذ توسيع نطاق عضوية المجلس ليضم أعضاء جددًا دائمين وغير دائمين. وفرنسا تؤكد تأييدها لرغبتنا ألمانيا واليابان في الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن. وهي تأخذ بعين الاعتبار أيضاً، ضرورة ألا يؤدي أي إصلاح مقبل إلى تهميش ممثلي العالم النامي بأي حال من الأحوال.

إن الأمم المتحدة لا توجد ولا تعمل إلا من خلال إرادة دولها الأعضاء. وبالرغم من أن هذا أمر بديهي لكن لا مناص من تكراره. فأني إخفاق لمنظمتنا هو إخفاق لهذه الدول ذاتها أي كما أعلن زميلي ممثل المملكة المتحدة في وقت سابق من جلسة اليوم، هو فشل لنا نحن. ففاعلية منظمتنا ترتفع في المقام الأول بدرجة التزام كل منا حيالها.

وبدون التزام الدول لن يكون هناك حل للأزمة المالية للأمم المتحدة. فكل منا يدرك خطورة الحالة المالية لمنظمتنا. ونحن جميعاً نعرف أن هذه الحالة الحرجة ليست ناجمة فقط عن حاصل اجمالي النفقات.

الروح ستواصل فرنسا بفعالية القيام بدورها في نطاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا سعادة السيد غينادي يدوفنكو.

السيد يدوفنكو (أوكرانيا) (تكلم بالأوكرانية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): لي عظيم الشرف بأن أتوجه اليكم، سيدي، بالتهنئة بمناسبة انتخابكم للمنصب المتميز والبالغ الأهمية وهو منصب رئيس الجمعية العامة.

وإني على ثقة من أن معرفتكم وخبرتكم ومهاراتكم الشخصية الرفيعة المستوى، التي أبديتها سواء بوصفكم ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة ورئيساً لمجلس الأمن، ستتيح الحل الناجح للمشاكل المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً عشية الاحتفال بمرور نصف قرن على انشاء الأمم المتحدة.

وأود أيضاً الاعراب عن تقديري لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، السفير انساني، الذي أدى توجيهه الحكيم الى اتخاذ مجموعة كاملة من القرارات البناءة لصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد شهد العام الذي انقضى منذ انتهاء الدورة السابقة للجمعية العامة تطورات دولية هامة لعبت الأمم المتحدة في الكثير منها دور الحفاز والمشارك معاً. وتضمنت تلك التطورات التحول التاريخي نحو السلم في الشرق الأوسط وازالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. ومن المتوقع حدوث تطورات ايجابية أخرى في أولستر وغيرها من المناطق الساخنة على الكوكب. وكان اتمام انسحاب القوات الروسية من ألمانيا ودول البلطيق علامة، في نهاية الأمر، على اختتام التاريخ الأوروبي للحرب العالمية الثانية. وفي هذا الخصوص، ينبغي اعطاء زعماء الاتحاد الروسي ما يستحقونه لابدائهم الشجاعة السياسية وحسن البصيرة.

وحدثت تغييرات جذرية أيضاً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأوكرانيا التي احتلت مؤخراً بالذكرى السنوية الثالثة لاستقلالها. وقد انتخب الشعب الأوكراني، بإرادته الحرة وبطريقة ديمقراطية حقاً، ليونيد كوتشما رئيساً جديداً، كما انتخب برلمان البلد. وتولى الزعماء الجدد السلطة التنفيذية. إن هذه التطورات جميعاً تثير طبعاً اهتماماً عريضاً بأوكرانيا وتلفت الانتباه إليها على نحو أشد.

بالتزامها وبحسها بالتضامن الدولي، على أن الأمم المتحدة يمكن أن تثبت أنها فعالة. إن البلدان الافريقية، التي اختارت أن تشاطرنا المخاطر التي تنطوي عليها عملية رواندا؛ والولايات المتحدة، التي تعمل في هايتي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)؛ والدول التي يقف جنودها جنباً الى جنب مع جنودنا في قوة الأمم المتحدة للحماية - هذه البلدان بفضلها ما زالت هناك فرصة للسلم في يوغوسلافيا السابقة، لا يؤخرها سوى تعنت قيادة البوسنيين الصرب. وفرنسا تتوقع اللجوء الى منتهى الصرامة في التعامل مع أحدث تجار الحرب هؤلاء. غير أن تغيير موقف الأطراف الأخرى، وخاصة السلطات في بلغراد، يجعل لزاماً علينا مواصلة السعي لايجاد تسوية تفاوضية. وبهذه الروح نناشد الرؤساء عزت بيغوفيتش وتوجمان وميلوسفيتش، الذين قبلوا جميعاً خطة السلم الخاصة بالبوسنة، أن يستأنفوا الحوار المباشر اللازم لايجاد تسوية شاملة، وإلا فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لاقتراح نصوص التسوية الشاملة العادلة الدائمة، مع الأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لمختلف الطوائف التي كانت تتشكل منها يوغوسلافيا السابقة والتي يجب أن تتمتع بحقوق متساوية.

وإن محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب واجب أخلاقي تلزم به فرنسا. ويجب، قبل كل شيء، أن نجعل شعب يوغوسلافيا السابقة يدرك وجود احتمالات في المستقبل خلاف العنف والانتقام اللذين لا نهاية لهما. فهذه هي رسالة فرنسا. وهذا هو سبب التزام جنودنا في البوسنة وتضحية بضع عشرات منهم، مما يدعو الى الحزن.

وليس هناك ما يحتم علينا عدم الانخراط في تلك المسألة أو اتخاذ موقف الجمود. وتتمتع منظمنا بإرادة قوية في أعماقها. ولذلك تناشد فرنسا جميع الدول الأعضاء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشائها بالالتزام المجدد الحقيقي.

وترتفع الأصوات حالياً حاثّة المنظمة على ابداء قدر أكبر من الواقعية في تحديد المهام التي يجب أن تضطلع بها. وإذ تناشد فرنسا الدول الأعضاء التعبئة، فإنها ترغب في أن تؤكد مرة أخرى اقتناعها الثابت بأن الواقعية، في مواجهة التحديات ضد المجتمع الدولي، لا تعني أن نكون أقل طموحاً، وإنما تعني كفاءة توفر الوسائل لتحقيق الكامل لطموحاتنا. ويجب ألا تقتصر الطموحات على ما يبدو ممكناً ولكن يجب أن تستهدف تحقيق ما يبدو، بوضوح، ضرورياً. وبهذه

العلاقات لن تطور بأية حال على حساب اتصالنا بشركائنا الآخرين. وتبدي أوكرانيا، بالمثل، اهتماما بتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة وألمانيا وكندا؛ وبلدان وسط وشرق أوروبا؛ ودول آسيا وقبل كل شيء الصين واليابان؛ بالإضافة إلى البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبعبارة أخرى، إن نطاق مصالحنا المتعلقة بسياساتنا الخارجية عريض جدا. وأود التأكيد على أن أوكرانيا ستحمي، على الصعيد الدولي - مصالحها الوطنية بما في ذلك مصالحها الاقتصادية، بدينامية وطريقة عملية متزايدة.

هذه هي التصويبات التي ستجرى على سياسة أوكرانيا الخارجية التي ستظل، على الرغم من التغييرات السياسية المحلية، مما يمكن التنبؤ به ومتماسكة ومرحجة، وذلك كما قال الرئيس ليونيد كوتشما. ولا يمكن أن يثور أي شك في هذا الخصوص: فما برحت أوكرانيا ملتزمة، وستبقى ملتزمة، بقصد الوفاء بالتزاماتها الدولية على نحو ثابت وبنية حسنة. وهذا هو الأساس الراسخ لسياساتنا الخارجية.

خضعت فترة الرومنطيقية السياسية لفترة من المحن القاسية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقلة حديثا التي برزت مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وربط عنواني روايتين معروفتين يمكن وصف المغزى العام لمزاج المجتمع في عالم ما بعد الشيوعية بأنه "الآمال الكبيرة التي ذهبت مع الريح".

وبصراحة القول، كانت تلك المشاعر محسوسة في أوكرانيا، التي أعلنت فورا عن استعدادها للتعاون المخلص والمنفتح مع جميع الشركاء المعنيين. غير أن دولتنا، بعد أن بذلت جهودا دؤوبة، شعرت بأن العالم لم يبدأ إلا مؤخرا في تفهم موقفها. وفي الوقت نفسه، فإن واقع الحالة الراهنة لأوكرانيا يتمثل في أننا ما زلنا نتعرض لضغط الخارج وريبته، وأننا ما برحنا في بعض الأحيان نواجه عدم استعداد لفهم جوهر المشاكل التي نواجهها. وهذا يفاقم الحاضر إلى حد كبير ويولد حالة اقتصادية صعبة في البلاد ويعيق عملية إصلاحات السوق.

وتواجه أوكرانيا اليوم المهام الصعبة المتمثلة في التغلب على الأزمة الاقتصادية، وتطبيع وضعها الاجتماعي والاقتصادي وخلق ظروف محلية ودولية مؤاتية للارتفاع تدريجيا بمستوى معيشة سكانها. ويركز الرئيس والحكومة الجديدة جهودهما على هذه المهام، بيد أنني يجب أن أنوه بأن مشكلة أوكرانيا في

وفي هذا الصدد، ترددت تكهنات مختلفة، وأحيانا تعسفية، بشأن توجه سياساتنا الداخلية والخارجية، وحتى فيما يتعلق باحتمال إعادة توجيهها. وأبدت آراء متطرفة بل متعارضة تماما ومثال ذلك التساؤل عما إذا كان البندول السياسي في أوكرانيا سيتأرجح في اتجاه الشرق أو الغرب وعما إذا كانت أوكرانيا ستظل دولة مستقلة وستحافظ على سيادتها السياسية.

وانتهازا لفرصة التكلم من هذا المنبر، أود إيضاح هذه المسائل الهامة.

أولا، إن سياسة الدولة في أوكرانيا ستنهض بثبات على أساس السلطة التي انشأها الشعب الأوكراني عندما أكد، بالاجماع تقريبا، اختياره للتطور المستقل خلال الاستفتاء الوطني الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وهذه حقيقة مؤكدة، أما الشائعات القائلة بأن أوكرانيا ستفقد في نهاية الأمر سيادتها فهي غير صحيحة إطلاقا. وسنواصل اتباع سبيل بناء دولة مستقلة كما أنه من المستحيل العودة إلى الحالة التي كانت سائدة في الاتحاد السوفياتي السابق.

ثانيا، هناك ما يبدو إفراطا في التبسيط، ونعني بذلك مسألة ما إذا كانت أوكرانيا في جانب الشرق أو الغرب أو إلى أين ستتجه، وأعتقد أن مكانها على وجه التحديد هنا، في هذه القاعة، التي تجمع ممثلي كل القارات والمناطق في العالم، وحيث يجري الاحساس بشدة بأن التقسيم إلى شرق وغرب وشمال وجنوب مصطنع. إذ يصبح العالم، الآن، أكثر تكاملا وتختفي تدريجيا المؤشرات السياسية للانتماءات الجغرافية للبلدان. ولا يمكن لأوكرانيا، مثل أي دولة أخرى، أن "تتجه" ببساطة إلى الشرق أو الغرب. إنها هناك، حيث كانت منذ عصور، وحيث ستبقى إلى الأبد. ويتألف واجبها الأساسي، بوصفها دولة قديمة تاريخيا ولكنها فتية سياسيا، من الاندماج التدريجي في العمليات الأوروبية والعالمية السياسية والاقتصادية والانسانية وغيرها من العمليات كهمزة وصل يعتمد عليها في نظام عالمي جديد للعلاقات الدولية.

وستجرى طبعا تصحيحات لسياساتنا، وقد تغير العالم تغيرا كبيرا حتى بالمقارنة بالفترة التي ظهرت فيها أوكرانيا على الخريطة السياسية بوصفها دولة مستقلة. وينبغي للبلدان جميعا، بما فيها أوكرانيا، أن تضع في الاعتبار الحقائق الجديدة وأن تستجيب لها استجابة سليمة. ويصدق هذا بوجه خاص عندما نتناول مسألة تقوية التعاون النافع والعدل مع الاتحاد الروسي ومع سائر بلدان رابطة الدول المستقلة (CIS). ولكن هذه

العالمية. ويحدونا الأمل أن يعمل النظام على النهوض بتحرير التجارة وتسهيل انشاء نظام للتبادل التجاري يكون مفتوحا وشفافا. فتكثيف التجارة الدولية يشكل، فوق كل شيء، جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية.

وبوصفنا دولة اوروبية، فإننا معنيون بالدرجة الاولى بمشكلة الأمن في أوروبا بالمعني الأوسع للكلمة. وأود أن أعرب عن بعض الآراء المتعلقة برؤية أوكرانيا للوسائل الكفيلة بحماية السلم والاستقرار في هذه القارة.

إن الصعوبات التي تكتنف تقديم تنبؤات في مجال العلاقات الدولية يمكن تفسيرها بعدد من المخاطر والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن والتي تولدت من التناقضات السياسية والاقتصادية والطائفية وغيرها من التناقضات. وهذه تمخضت حتى الآن عن موجة من الصراعات فوجئت أوروبا بها ولم تكن مستعدة لمواجهتها على نحو واف.

فالقلق السائد في أرجاء قارة أوروبا تبين بوضوح من خلال البحث الجاري عن وضع آلية جديدة لضمان أمن الدولة في أوروبا الشرقية والوسطى، وأوكرانيا جزء منها. المسألة ليست أن الهياكل المناسبة لتعزيز الأمن في أوروبا غير موجودة، فهناك الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية ومجلس التعاون لشمال الأطلسي، وبلدان كومنولث الدول المستقلة التي تسعى أيضا ليجاد وسائل لتحقيق الأمن الجماعي. ومع ذلك، ولأسباب عديدة، ليس بين هذه الهياكل هيكل يتمتع بالقدرة الكافية لسد الفراغ العسكري والسياسي الذي حدث في المنطقة في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي ومعاهدة وارسو.

ولهذا السبب تؤيد أوكرانيا تأييدا قويا المبادرات الرامية الى تحقيق تعاون بين عموم أوروبا في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال الأمن.

وأود أن أذكر بأن أوكرانيا كانت الاولى بين بلدان كومنولث الدول المستقلة التي أصبحت أحد الموقعين على شراكة حلف شمال الأطلسي لبرنامج السلم والاتفاق الخاص بالشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وأصبحت أوكرانيا طرفا في المؤتمر الخاص بمعاهدة الأمن في أوروبا وتقدمت باقتراحات لتعزيز الأمن والتعاون في أوروبا الوسطى والشرقية وفي منطقة البحر الأسود.

مع أنه ينبغي الاعتراف بأنه بالرغم من كل المزايا الايجابية فيها، فلا الشراكة من أجل برنامج السلم

التغلب على أزمته الاقتصادية لها بعد دولي كذلك، إذ أنه بسبب موقع أوكرانيا الجغرافي - السياسي، يصبح توطيد أركانها كدولة ذات سيادة ومتطورة اقتصاديا عاملا هاما في إحلال السلم والاستقرار في القارة الأوروبية. وبالتالي فإن هناك من الأسباب ما يكفي للتأكيد بأن دعم أوكرانيا - على الصعيد السياسي، وعلى الصعيد الاقتصادي بشكل أخص - استثمار يعول عليه في تعزيز الأمن الدولي. وهذه الحقائق أخذت تلاقى قبولا تدريجيا، ومناقشة المسألة الأوكرانية في اجتماع قمة نابولي لمجموعة ال ٧ كانت الدليل على هذا الاتجاه.

إن وجود مجموعة من البلدان تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق أصبح عاملا حقيقيا في العلاقات الدولية الراهنة. وأوكرانيا جزء من هذه المجموعة. وتدل تجربتنا على أن الفترة الانتقالية لن تمر ببسبر، وأنها ستكون طويلة بعض الشيء وأنها ستتطلب جهودا كبيرة، بما في ذلك الجهد الدولي. بيد أنه لا يوجد أي بديل آخر، وهذه الجوانب نفسها في فن إدارة الدولة ستكون موضع اهتمام الرئيس كوتشما في بيان يحدد السياسة العامة سيدلي به قريبا أمام البرلمان. وأود كذلك أن أشير الى الحالة الاقتصادية الصعبة في بلادنا يمكن فهمها الى حد كبير بسبب العبء المالي الضخم المترتب على نزع السلاح النووي والقضاء على آثار كارثة تشيرنوبل. هذه المشاكل ليست مشاكل اوكرانية بحتة، بل تكتسي بعدا عالميا أيضا. ومن التطورات الايجابية في هذا الصدد حقيقة أن مشاكل البلدان التي تمر بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق أصبحت تشغل بالتدريج مكانها الصحيح بين الأنشطة المتنوعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. مع ذلك، يبدو أن الدول المانحة، بينما تعلن عن دعمها لتنفيذ الاصلاحات في البلدان التي تمر بفترة انتقالية، فإنها ما زالت تتوخى الحذر المفرط في مجال تقديم الدعم الكافي للمشروعات المحددة في أوروبا الشرقية وفي بلدان دول كومنولث الدول المستقلة. وهذا الموقف بدأ يتحول الى مشكلة خطيرة اليوم.

ونتطلع كذلك الى الأنشطة الموجهة نحو هدف محدد من جانب المجتمع الدولي والتي ترمي الى تهيئة ظروف مؤاتية من أجل تحقيق الوصول غير المعوق لصادرات بلدان هذه المنطقة، وخصوصا اوكرانيا، الى أسواق العالم، وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بإنشاء منظمة التجارة العالمية وتعترم اعتزاما راسخا الانضمام الى النظام المشترك بين الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة

الى الدول المجاورة. وهذا يتطلب إجراء وقائيا في الوقت المناسب

إننا نسلم، عند تقييم التطورات الأخيرة في العالم، بأن الدبلوماسية الوقائية، من ناحية، تصدر الآن أنشطة الأمم المتحدة الرامية الى ضمان استعادة وتعزيز السلم وأنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا المضمار، أود أن أعرب عن الامتنان للسيد بطرس بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة، لإسهامه الشخصي الهام في تطوير القواعد الأساسية في هذا الميدان البالغ الأهمية من النشاط الدولي.

إننا نقدر تقديرا كبيرا جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم الرامية الى تسوية الصراعات الإقليمية. ونحن ندرك أن هذه الأنشطة تتطلب دعما سياسيا وماديا وماليا مكثفا من جانب الدول الأعضاء. وللأسف، أن الحالة الاقتصادية الصعبة لدولتنا - ناهيك عن النصيب المقرر علينا في الميزانية العادية والكبير على نحو لا مبرر له - تمنع أوكرانيا من الوفاء الكامل بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. غير أننا نحاول تعويض ذلك، على الأقل جزئيا، من خلال إسهامنا في قوات حفظ السلم.

لقد أصبحت أوكرانيا بالفعل من بين المساهمين الرئيسيين في قوات الأمم المتحدة، ولا تزال مستعدة للتعاون في هذا المضمار. ونعتقد أن الحماية المناسبة والأمن لأفراد حفظ السلم شرطان جوهريان لهذا التعاون.

واسمحوا لي بأن أسرد الاحصاءات المحزنة. لقد قتل، خلال جميع عمليات الأمم المتحدة، أكثر من ١٠٠٠ من حفظة السلم. وفي إقليم يوغوسلافيا السابقة أزهقت أرواح تسعة جنود اوكرانيين وجرح أكثر من ٣٠ شخصا. إن مشكلة أمن أفراد الأمم المتحدة تصبح أكثر حدة سنة بعد أخرى. وعندما أرسلت أوكرانيا قواتها الى يوغوسلافيا، فإنها أخذت زمام المبادرة لوضع اتفاقية دولية لحماية حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة وقدمت مشروع وثيقة في هذا الشأن. وإننا ننتظر الآن بأمل استكمال العمل بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

تضطرنا التطورات في يوغوسلافيا السابقة والصومال الى أن نفكر في المشاكل الخاصة بفاعلية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وحقيقة ان الأمم المتحدة، حتى باستخدام إمكانيات هيئة قوية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، فشلت في إطفاء لهيب الصراع الدموي في هذين البلدين، لتدعو بوضوح الى دراسة أكثر استفاضة وإلى تحديد أوضح لمبادئ

ولا أية تدابير أخرى يضطلع بها، يمكن لحد الآن أن تكفل ضمانات أمنية للدول المعنية يعول عليها.

وفي ظل الحالة القائمة يبدو أن من المعقول تركيز الاهتمام على الدراسة التفصيلية لمسألة إقامة هيكل أممي لعموم أوروبا يشتمل على جميع الهياكل القائمة في هذا المجال - أي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون لشمال الأطلسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي - وبطبيعة الحال، فإن دول الاتحاد السوفياتي السابق ينبغي أن تتمتع بمكان مناسب في هذا الهيكل. وتؤيد أوكرانيا مثل هذا النهج بالتحديد، أي، تعزيز الشراكة والتعاون في بعد أوروبي شامل بدلا من البحث عن مخططات هندسية جديدة تقوي، في الواقع، الانقسام في القارة الأوروبية، وإن كان صغيرا على النطاق العالمي.

نعتقد أن تعزيز الاستقرار والأمن على النطاق الأوروبي الشامل يمكن بل يجب تكملته بتدابير إقليمية يمكن إدماجها عضويا في عملية بناء الثقة والتعاون البناء الشاملة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنصاري (الهند). إن أوكرانيا، سعيا منها الى اتخاذ هذه الخطوات، طرحت مبادرة تدابير بناء الثقة في منطقة البحر الأسود. وتعتبر هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة لنا كمعبر بين أوروبا وآسيا وبين الشمال والجنوب. وإن وضع وتنفيذ تدابير معينة لبناء الثقة في الميدانين العسكري والسياسي في منطقة البحر الأسود سيؤديان الى تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون السياسي والاقتصادي فيما بين بلدان البحر الأسود.

وقد بدأت بالفعل مشاورات متعددة الأطراف بشأن هذه المسائل. وتتحرك أوكرانيا على أساس ان جميع بلدان البحر الأسود قد تشارك في تدابير بناء الثقة. ونعتقد أن التدابير في حد ذاتها ينبغي تحديدها في وثيقة ملزمة سياسيا، تنظم الأنشطة البحرية في البحر الأسود، وتحدد إجراءات لتبادل المعلومات على نحو مناسب وتعزز تنمية الاتصالات فيما بين القوات البحرية للدول الأطراف.

وينبغي أن يكون مبدأ العمل المشترك الرامي الى صيانة السلم تحت رقابة دولية مناسبة من بين الشروط الهامة لتشغيل نظام أمن أوروبا برمتها. وفي المرحلة الحالية، لا يتعرض الأمن الوطني والدولي للتهديد من احتمالات العدوان العسكري الخارجي بقدر ما يتعرض للتهديد من الصراعات الإقليمية والمحلية التي تثيرها الظروف الداخلية - سواء كانت اقتصادية أو عرقية أو دينية أو غيرها - ولا سيما بسبب إمكانية انتشارها

لقد آن الأوان لتجديد مبادئ وآليات عمليات حفظ السلم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نشعر أن من الضروري التعجيل بتشكيل قوات الأمم المتحدة للوزع السريع، التي ستقوم بتجنيد متطوعين وتكون غير اقليمية بطابعها. وقد سبق لأوكرانيا أن أعلنت استعدادها للمشاركة في هذه العملية.

ثمة مسألة بالغة الأهمية تتمثل في تعزيز دور القانون الدولي في إطار نظام للعلاقات الدولية وتهيئة مناخ فيما بين الدول يستبعد تماما الاملاء على الغير، والتدخل في الشؤون الداخلية، وإعلان ما يسمى مناطق المصالح الخاصة، وما إلى ذلك. وتقدم الأمم المتحدة أيضا إسهاما قيما في تعزيز قوة القانون الدولي. وفي هذا المضمار تدعو أوكرانيا إلى تحسين قواعد القانون الدولي ومبادئه - وأولا وقبل كل شيء المبادئ الأساسية مثل احترام سيادة الدول؛ والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود؛ وحماية حقوق الإنسان الفرد، بما في ذلك حقوق الأقليات الوطنية. وتلتزم دولتنا بالتعاون مع البلدان الأخرى في هذا الميدان.

وأوكرانيا مستعدة أيضا لتقديم إسهامها في حل المشاكل العاجلة الأخرى. ومن الضروري أن نتخصص باستفاضة وشمول مسألة تنفيذ الجزاءات ضد أولئك الذين يهددون السلم والأمن. وتقدم تجربة الأمم المتحدة السابقة في هذا السياق أسسا تبرر انتقاد فاعلية هذه الجزاءات. لقد آن الأوان للتفكير الجدي في إنشاء آلية لتنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وسيحمي هذا المصالح الاقتصادية للبلدان غير الأطراف، التي تتحمل خسائر فادحة نتيجة للتنفيذ الصارم للجزاءات.

لقد خسرت أوكرانيا بالفعل أكثر من ٤ بلايين دولار أمريكي نتيجة لتنفيذ الجزاءات ضد يوغوسلافيا. وللأسف، لم تقدم الهيكل الدولية المساعدة المناسبة لتمكين دولتنا من التغلب على المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الحظر. ومن الواضح أن العمل الجماعي الرامي إلى تنفيذ إجراءات قسرية لا يمكن اتخاذه على هذا الأساس غير النزيه. إذ أن هذا يؤدي إلى فقدان الثقة في نظام الجزاءات.

وعموما، تشكل الحاجة إلى إدخال إصلاحات جوهرية في الأمم المتحدة بغية زيادة فاعلية المنظمة، بينما يتم في الوقت نفسه تخفيض نفقات تشغيلها، مشكلة بالغة الخطورة. وإنني لعل ثقة من أن هذه المشكلة لم تعد مجرد مشكلة إدارية وموازنية، بل انتقلت إلى الصدارة باعتبارها إحدى المشاكل السياسية الرئيسية. وتواجه بلدان كثيرة، من بينها أوكرانيا،

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وتثار، أولا وقبل كل شيء، مسائل مثل تحديد الولاية بدقة، والربط مع العملية التفاوضية، وحيدة مفارز الأمم المتحدة، وأسباب أي إجراءات قسرية، ومفهوم القوات المتعددة الجنسيات.

واليوم، بعد تحول العالم إلى عالم متعدد الأقطاب، أصبح من الثابت أنه لا يمكن لأي بلد، مهما كانت إمكانياته الاقتصادية أو العسكرية عظيمة، أن يدعي بأنه ضامن فعال للسلم بالاعتماد على قوته الذاتية البحتة. فهذا سيكون متناقضا مع قواعد ومبادئ السلوك المعترف بها في كل أرجاء العالم. وللأسف، إن الأمم المتحدة برهنت أنها تفتقر إلى الاستعداد الكامل لتسليم هذا الدور الهام.

لقد أصبحت العمليات مكلفة على نحو متزايد وخرجت من نطاق السيطرة عليها. وخلال السنوات الأربع الماضية وحدها تزايدت نفقات الأمم المتحدة لهذه الأغراض من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ٢,٨ بليون دولار أمريكي، ومن ثم تفاقمَت المشاكل المالية التي طال أمدها. وفي رأي المجتمع العالمي، فقدت عمليات حفظ السلم عنصرها الاستثنائي وأصبحت عمليات روتينية، لا تتكلل بالنجاح دائما، وتحولت إلى إجراءات طارئة. ولكن السبب الأساسي للأزمة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم ثبت أنه يتمثل في التغييرات في الظروف والأحوال المحيطة بالصراعات. لقد بدأت عمليات حفظ السلم التقليدية بعد نهاية المرحلة "الساخنة". وهذا هو السبب الذي من أجله كانت، في الحقيقة، وسيلة فعالة لمنع الصراع. والآن، تتدخل الأمم المتحدة، في كثير من الحالات، عندما تبلغ الأعمال العدوانية ذروتها. ويغير هذا قواعد استخدام قوات حفظ السلم. ولا يعتبر أصحاب «الخوذات الزرق» دائما ضيوفا ترحب بها الأطراف المتصارعة. وهذا هو السبب الذي من أجله أصبحت ولاية قوات الأمم المتحدة أوسع نطاقا إلى حد كبير مما كانت عليه في الماضي. وفي بعض الحالات، خولت تلك القوات الحق في استخدام جميع الأسلحة المتاحة، وليس في الدفاع عن النفس فقط.

غالبا ما يكون أطراف الصراعات عاجزين عن توفير الظروف المناسبة لقوات الأمم المتحدة للقيام بمهمة حفظ السلم. وتعتبر ظاهرة قادة الميدان سمة محددة للصراعات الحالية. هؤلاء الأفراد لا يطيعون أحد، ومن ثم يخلون بقرارات الأمم المتحدة أو اتفاقاتها التي أبرمت في إطار الجهود الرامية إلى فرض الهدنة.

ستارت وبرتوكول لشبونة، وللمضي قدما في سحب الرؤوس النووية عمليا من أوكرانيا بهدف القضاء عليها فيما بعد، لم تتوفر إلا بعد توقيع البيان الثلاثي من قبل رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإبرام الاتفاقات التنفيذية المتصلة بذلك. وينوي برلمان أوكرانيا أن ينظر في القريب العاجل في انضمام دولتنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت الحالي، تتوقف تسوية هذه القضية بالدرجة الأولى على إتمام نص مقبول للوثيقة المتعلقة بتقديم الدول النووية لضمانات من أجل الأمن الوطني لأوكرانيا.

وتتمسك أوكرانيا بأن تكون الضمانات المقابلة متعددة الأطراف وبأن توجه إلى أوكرانيا مباشرة باعتبارها الدولة التي تتخلص من جانبها، ولأول مرة في التاريخ، من الأسلحة النووية؛ وينبغي أن توفر هذه الضمانات آلية للتشاور يمكن للجوء إليها إذا ما تهدد أمن أوكرانيا. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة باعتبارها أجدد المنظمات الدولية بالثقة.

وختاما، أود الإعراب عن تفاؤلي بخصوص التطوير المقبل للأمم المتحدة وللتعاون الدولي. إن الحياة الدولية الراهنة بالغة التعقيد والتناقض؛ فهناك لحظات مثيرة للانزعاج، وهناك إحباطات، إلا أن هناك أيضا تحولات تاريخية حقيقية أفضت إلى نهاية "الحرب الباردة" والانتقال إلى التعاون البناء. ومن الأمور البالغة الرمزية أن يحدث ذلك عشية الذكرى الخمسين لإنشاء منظمنا التي انبثقت من أنقاض الحرب العالمية الثانية. وبالنيابة عن أوكرانيا التي عانت من خسائر ثقيلة في تلك الحرب، أود أن أؤيد الاقتراح الذي يقضي بإعلان ١٩٩٥ سنة عالمية لتخليد ضحايا تلك الحرب، وهي أكثر الحروب دموية. إن حقائق الحاضر ترسي أساسا قويا للتعاون الدولي والاستقرار والسلم. فلنعمل إذن على بذل كافة الجهود حتى لا تضيع منا هذه الفرصة التاريخية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أدعو وزير خارجية اليونان، صاحب المعالي كارولاس بابولياس لإلقاء كلمته.

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتوجه إلى

صعوبات كبيرة في إقناع مواطنيها بأن من الضروري تقديم مساهمات كبيرة إلى حد بعيد لميزانية المنظمات الدولية.

لا تزال مشاكل كثيرة معلقة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي يشغل مكانا هاما في السياسة الخارجية لأوكرانيا بشكل تقليدي وأنا نؤيد الجهود الرامية إلى تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونقوم بدور نشيط في وضع آليات فعالة من أجل المراقبة الدولية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة اللإنسانية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وغير ذلك من الصكوك الدولية التي تعتبر أوكرانيا طرفا فيها. وإننا نعلق أهمية كبيرة على الإعداد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي يجري حاليا في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتبرهن تلك الأنشطة على أن أوكرانيا تستهجن سياسة متسقة في ميدان حظر أسلحة التدمير الشامل، وتدلل على انفتاحها واستعدادها للتعاون وعلى التزامها باحترام التعهدات المقطوعة. وتتمسك أوكرانيا بالمساواة بين جميع الدول الأطراف في المعاهدات الدولية، وتؤيد الطابع العالمي وغير التمييزي لهذه المعاهدات.

من منظور هذا الموقف بالضبط تتناول أوكرانيا نزع السلاح النووي الذي يعتبر في المرحلة الراهنة أكثر مشاكلها تعقيدا. وينبغي التأكيد على أن أوكرانيا أول دولة في العالم تتكفل عن طواعية ومن جانب واحد بالالتزام بإزالة الأسلحة النووية الواقعة في أراضيها - وهي ثالث قدرة نووية في العالم - وأنها تقصد بذلك التوصل إلى مركز الدولة غير النووية.

وقد أقر برلمان أوكرانيا القرار المتعلق بالمركز غير النووي، بما يعود بالنفع على المصالح العليا لدولتنا والبشرية جمعاء على حد سواء. وقد استند هذا القرار إلى إيمان شعبنا العميق بالطابع الأخلاقي للخيار غير النووي ولم ينتج عن أية ضغوط خارجية.

وفي نفس الوقت، فإن أوكرانيا، باعتبارها دولة تتخلى بإرادتها الحرة عن الأسلحة النووية - وهي أكثر وسائل الردع فاعلية - لها الحق بجلاء في الحصول على ضمانات أمنية يعول عليها من الدولة النووية الأخرى وعلى مساعدات اقتصادية وتقنية وافية من المجتمع الدولي من أجل إزالة تلك الأسلحة.

ومن سوء الحظ أن شركاءنا لم يستجيبوا على الفور لهذه المطالب العادلة، وإننا أضعنا كثيرا من الزمن. إن الظروف التي اشترط برلمان أوكرانيا توفرها لإبطال التحفظات المسجلة عند التصديق على معاهدة

يشكل احترام حقوق الإنسان عنصرا من أهم عناصر صيانة السلم والأمن الدوليين ويجب اعتباره شرطا مسبقا للتطور في جميع المجالات وللتعايش الديمقراطي. وإن مؤتمر فيينا العالمي الخاص بحقوق الإنسان كان معلما هاما، وكذلك إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي نؤيد ولايته تأييدا تاما، وكذا مهمة مركز حقوق الإنسان. إن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا وبرنامجه العمل، وكذلك الصكوك والعهد الدولي الأخرى، لا بد وأن ترشد أعمال جميع الدول الأعضاء على أساس يومي. إن المجتمع الدولي مطالب بالتصدي للمشاكل العديدة القائمة فيما بين أعضاء المنظمة. ولحسن الحظ أنه تم إحراز تقدم ملحوظ أثناء السنة الماضية فيما يتصل ببعضها.

أود أولا أن أشير إلى حالة الشرق الأوسط. إن اليونان، وهي بلد مجاور وصديق تقليدي لشعوب المنطقة، تشعر بالسور بصفة خاصة إزاء الخطوات المستمرة والواعدة المتخذة مؤخرا لتعزيز السلم والأمن والتوصل إلى ترتيبات مرضية للشعب الفلسطيني، وهي خطوات من شأنها أن تفتح آفاقا للتسوية النهائية والمقبولة عموما لأزمة الشرق الأوسط الطويلة الأمد. والحالة الأخرى التي أود أن أذكرها هي استعادة الديمقراطية في جنوب افريقيا. فمن لا يوافق على أن التغيير السلمي الذي حققه في ذلك البلد زعماء مثل الرئيس مانديلا ونائب الرئيس دي كليرك، مثال يحتذى؟ بيد أن هذا التغيير ما كان ممكنا إلا بتوفر الإرادة لدى الرجلين للقضاء على نظام الفصل العنصري وإنشاء ديمقراطية تقوم على التسامح واحترام حقوق الإنسان.

وفي الحاليتين بذلت اليونان كل ما في وسعها للإسهام في النتيجة الناجحة للجهود المبذولة لإحراز هذه النتائج.

ولكن أثناء نفس الفترة الزمنية، مرت بالبشرية أزمات تسببت في خسائر لا تحصى في الأرواح وفي معاناة هائلة. ومن سوء الطالع أن هناك الكثير من الأمثلة التي يمكن ذكرها في افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وأوروبا. فرواندا، التي تقترب مأساتها من الإبادة الجماعية، من أبلغ الأمثلة على ذلك. وقد شاركت اليونان، بصفتها عضوا في الترويكا الأوروبية، في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى رواندا والبلدان المجاورة لها، بغية المساعدة في مهمة إيجاد حلول لهذا الصراع السياسي المأساوي ولمشكلة اللاجئين.

السيد أمارا ايس بأحر تهاني الحكومة اليونانية على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إننا نشعر بالسور على وجه الخصوص لأن وجوده هذه السنة سيزود الدول الافريقية، التي تقيم اليونان علاقات ممتازة معها، بفرصة أخرى لتقديم إسهام أساسي في تحقيق نتائج ناجحة لأعمالنا. وأود أن أوجه الشكر أيضا إلى السفير أنساني على الطريقة البناءة والكفاءة اللتين أدى بهما واجباته كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة الصادقة إلى السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يتلمس، بشجاعة وحيوية وإرادة سياسية وبصيرة، عالما جديدا يسوده النظام والأخلاقيات، وإعادة هيكلة المنظمة لتمكينها من مواجهة تحديات عصرنا. نحن نؤيده تأييدا تاما في جهوده وفاء لمهمته.

إن وزير خارجية ألمانيا، بصفته رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، ألقى بالأمس خطابا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وحكومتي تؤيد فحواه. غير أنني أود أن أتناول بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لليونان، والتي، فضلا عن بيان زميلنا الألماني، كلاوس كينكل، تم شرحها بالتفصيل في مذكرة الاتحاد الأوروبي.

تواجه الأمم المتحدة تحديات وشواغل عصرنا. والآن أكثر من أي وقت مضى يجب أن تصبح المحفل الذي يلجأ المظلومون إليه بصورة طبيعية، ويعرفون أن العدالة ستأخذ مجراها. وتحقيقا لهذه الغاية، من واجب الجميع التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي قبلوها بإرادة حرة، والالتزام بالقواعد التي أسهموا في تطويرها وإقرارها. وفي هذا السياق، يجب أن يحترم الجميع قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن، المحفل الذي أناط به المجتمع الدولي المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا عن طريقة تعزيز الصرح الأخلاقي للأمم المتحدة والإسهام في تحقيق غاياتها. وإذ نضع هذا في اعتبارنا، نعرب عن ترحيبنا وتأييدنا القوي لجهود الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، في إطار أوسع يتخذ أيضا، بالإضافة إلى جانبه السياسي والعسكري، بعدا اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولليونان بوجه خاص، لا تزال، للأسف، باقية دون حل، وهي مشكلة قبرص. فبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على الغزو التركي لقبرص، وبعد مرور ٢٠ عاما على مطالبة هذا المحفل، من هذه القاعة بالذات، بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال الأجنبية، لا يزال جزء كبير من قبرص يرزح تحت الاحتلال. ولا تزال الحقوق الإنسانية الأساسية تتعرض للانتهاك، ولا تزال مأساة اللاجئين والمفقودين والمحاصرين مستمرة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما زال التوطين التركي الواسع النطاق مستمرا بلا هوادة، مما يخل بالتكوين الديمغرافي للجزيرة.

لقد سلم الأمين العام بصورة قاطعة في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن بأن انعدام الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي على مدى عدة سنوات يعرقل إحراز أي تقدم في عملية السلم. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة لحفظ ماء الوجه، فإن استنتاج الأمين العام لا يمكن التشكيك فيه. ولكن حتى إذا رغب البعض في التملص عمدا من الحقيقة، فإن القرار الأخير للبارصة الأتراك، الذي يرفض أساس التسوية ذاته - أي الاتحاد الفيدرالي - الذي تم الاتفاق عليه والسعي إليه منذ البداية، إلى جانب ما حصل عليه هذا القرار من تأييد قاطع وغير مشروط من أنقرة، يكشف عن المشاعر والأهداف التركية الحقيقية: الازدراء لقرارات الأمم المتحدة والاحتفاظ بالأراضي المكتسبة بصورة غير مشروعة نتيجة الغزو والاحتلال. ولا شك في أن هذا الموقف الاستفزازي التركي مدعوم بالوجود العسكري التركي في الجزيرة، القائم منذ سنوات طويلة دون عقاب. هذا هو السبب الذي يدعونا إلى الاعتقاد بأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تركز، وعلى سبيل الأولوية، على انسحاب قوات الاحتلال التركية. وفي هذا الصدد، فإن اقتراح الرئيس كلريدس المنصف والمتوازن لتجريد قبرص من السلاح ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

لا تزال جهود الأمين العام الأخيرة جارية، ونحن بانتظار نتائجها. ولكن تأييد المجتمع الدولي الشفوي لمبادرة الأمين العام ليس كافيا بمفرده. لقد حان الوقت لمساعدة الأمين العام بإجراءات ملموسة موجّهة نحو أنقرة، التي تمثل بالطبع العامل الرئيسي وراء الأحداث في قبرص. ولكن إذا لم تنجح هذه الجهود، كما حدث في الحالات الأخرى، فسيتمتع على المجتمع الدولي أن ينظر في اتباع أساليب واتخاذ تدابير جديدة بديلة تكفل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى استعادة جمهورية قبرص سيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدة

وبصفتي ممثلا لبلد بلقاني له مصلحة كبرى في استقرار البلقان، ويسهم إسهاما حاسما في توطيد ذلك الاستقرار، سأشير الآن بالتحديد إلى الصراع في يوغوسلافيا السابقة، الذي ما زال مصدرا لانشغال كبير للمجتمع الدولي، وللبلدان الأوروبية بصفة خاصة. فعلى الرغم من الجهود الرئيسية التي يبذلها المجتمع الدولي، دخلت الحرب الدائرة في المنطقة عامها الرابع على التوالي. والضحايا من جميع الأطراف لا تحصى وأعداد اللاجئين تتزايد بصورة مذهلة. وتشارك اليونان مشاركة فعالة في جميع جهود صنع السلام الدولية. وأثناء الجزء الأول من هذا العام عندما تولت اليونان رئاسة الاتحاد الأوروبي، اتخذت بلادي سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحقيق حل سياسي للصراع عن طريق المفاوضات. إن مقترحات فريق الاتصال تشكل أساسا واقعا للتسوية ويجب أن يقبلها الجانب البوسني الصربي بدوره. وإن موقف الرئيس ميلوسفيتشي الحازم إزاء البوسنيين الصربيين يعزز هذا النهج، ونأمل أن يؤدي إلى قبول البوسنيين الصربيين لخطة السلام. وفي هذا السياق، نرحب بقراري مجلس الأمن ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤).

إن تركيز الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك لا يعني أنه ينبغي إيلاء اهتمام أقل لحل مشكلة كاراناس، ولا يعني أنه ينبغي الاستخفاف بأهميتها. فاليونان على استعداد للإسهام بفعالية في التقريب بين الأطراف المعنية، بحيث يمكن تحقيق تسوية مقبولة للجميع.

غير أننا ورثنا مشكلة أخرى منذ تفكك يوغوسلافيا السابقة، هي مشكلة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. إنها تكمن في أن تلك الدولة الجديدة تصر على أن تسمى نفسها "مقدونيا". ولا يمكن أن يقبل الشعب اليوناني ولا الحكومة اليونانية بهذه التسمية لأنها، بالاقتران مع أحكام دستور سكوبجي، التابعة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والحملة الدعائية ضد بلدنا، وكذلك الاستخدام غير الشرعي للرموز اليونانية الوطنية والتاريخية في علمها، إنما تنم عن دعاوي متطرفة في القومية ضد اليونان. ونأمل أن تثمر المساعي الحميدة للسيد فانس، على أساس قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) وعملية التفاوض التي أعقبته والتي دلت فيها اليونان على حسن نواياها ونهجها البناء.

وثمة مشكلة دولية وأوروبية خطيرة أخرى، لها أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

الألبانية من ضمانات شفوية تفيد عكس ذلك. وهذا ينطبق، مثلاً، في ميدان التعليم، الذي أبدى المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السيد فان دير ستول، الذي تتعاون معه حكومة اليونان، قلقاً خاصاً إزاءه.

وقد بلغت السياسة القمعية التي تنتهجها الحكومة الألبانية ذروتها في الأحكام القاسية التي صدرت ضد خمسة شخصيات قيادية من الأقلية اليونانية، بعد إجراءات تحقيق زائفة ومحاكمة هزلية، كما شهد على ذلك مراقبون محايدون من المنظمات الدولية. وكل ذلك يبرر الانطباع بأن القيادة الألبانية تشجع مناخ مضايقة الأقلية اليونانية. لإجبار أفرادها على ترك ديار أسلافهم.

تؤكد اليونان من جديد، على نحو ما أكدته للأمين العام، أنها تحبذ بصدق تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون البناء مع ألبانيا، وتدعو الحكومة الألبانية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الشخصية للأقلية اليونانية، بما يتمشى مع التزاماتها الدولية، بغية تهيئة الظروف اللازمة لكفالة قيام هذه العلاقات.

هناك مشاكل أخرى كثيرة أود أن أعرب عن وجهات نظر بلادي بشأنها. بيد أنه نظراً لضيق الوقت سأقتصر على تناول المسائل التي تلمس أهميتها بصفة خاصة.

لقد اتخذت خطوات هامة وجريئة في مجال نزع السلاح. وعلى الرغم من انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، ما زال تحديد الأسلحة ونزع السلاح أمرين يكتسيان أهمية رئيسية، نظراً لظهور مصادر جديدة للتوتر تهدد جهودنا لمنع انتشار الأسلحة.

وقد لعبت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دوراً هاماً إلى يومنا هذا، ونحن نؤمن بأن تمديد هذه المعاهدة غير المشروط وإلى أجل غير محدد، في المؤتمر القادم في عام ١٩٩٥، سيعزز المركز القانوني الكلي لعدم الانتشار.

ونرجو كذلك أن تسفر المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عن نتائج إيجابية عما قريب.

وفوق هذا، تتعشم اليونان أن تسهم في بدء سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، عن طريق التعجيل بإجراءات التصديق ذات الصلة دون إبطاء.

وفضلاً عن هذا، تشعر بلادي بقلق بالغ إزاء مشكلة الوجود المتزايد للألغام وغيرها من الأسلحة

أراضيها، بالإضافة إلى احترام حقوق جميع مواطنيها وحرياتهم.

إن تعزيز علاقات حسن الجوار القائمة على أساس احترام القانون الدولي والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يمثل حجر الزاوية في سياسة اليونان الخارجية. ويحظى تنفيذ هذه المبادئ بأهمية خاصة بالنسبة للعلاقات بين اليونان وجيرانها. وفي هذا الصدد، يحدو حكومة اليونان الأمل الصادق في تطبيع العلاقات بين اليونان وتركيا.

ومن نافلة القول إن تطبيع العلاقات اليونانية - التركية يفترض مسبقاً التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص واستعادة حكم القانون الدولي فيما يتعلق بقبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما يتمشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس، يشكل الأساس الوحيد لإرساء مناخ الثقة المتبادلة بين اليونان وتركيا وترسيخه.

وتنتهج اليونان نفس المبادئ في سياستها الخارجية تجاه ألبانيا. إننا نطمح، من خلال الحوار الذي سعينا إليه مراراً، إلى تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون في جميع المجالات، في إطار الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية والتنفيذ غير المشروط للصكوك الدولية التي تكفل احترام حقوق الإنسان.

تتجلى الدلائل الوفيرة على هذه السياسة في المساعدة الاقتصادية والإنسانية الواسعة والمتعددة الأوجه التي قدمتها بلادي إلى ألبانيا في السنوات الأخيرة، وفي دعمنا لإعادة بناء البلاد بعد فترة طويلة من الحكم الشمولي، وفي دعمنا لاقتصادها بمختلف السبل، بما فيها، في جملة أمور، التدفق الهائل من التحويلات التي يرسلها المهاجرون الألبانيون غير القانونيين، الذين يعيش مئات الآلاف منهم ويعملون بصورة غير شرعية في اليونان.

ومن الناحية الأخرى، تعرضت الأقلية اليونانية الكبيرة في ألبانيا على يد النظام السابق للحرمان من جميع حقوقها الأساسية، وكانت تأمل في أن يؤدي أي تغيير في الحكومة إلى تغيير أوضاعهم. ولكن، للأسف، انتهجت الحكومة الألبانية الجديدة نفس سياسات الحكومات السابقة. ويتعرض أعضاء هذه الأقلية للاضطهاد، بينما يجري بصورة عملية انتهاك الكثير من حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات المعترف بها دولياً ولا يعترف بها، على الرغم مما تقدمه الحكومة

الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فضلا عن المؤتمرات الأخرى التي عقدت في السنة الماضية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، تمهد الطريق إلى الاتجاه الصحيح.

علاوة على هذا، أرى لزما علي أنؤكد الأهمية التي تعلقها اليونان على النضال ضد بلوى الارهاب الدولي. إن بلادي تدين إدانة مطلقة كل الأعمال الإرهابية، وتسهم بشكل نشط في جميع الجهود الرامية إلى القضاء عليها - جاهدة في إطار التعاون الوثيق مع بلدان أخرى والمنظمات الدولية المختصة. بيد أنني أريد أنؤكد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكفالة سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية هي أكثر الوسائل كفاءة وفعالية للتخلص مرة وإلى الأبد من هذه البلوى الدولية.

ختاما أود أن أعرب عن اهتمام بلادي بالتطورات المستقبلية للجوانب المؤسسية للمنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن، وأنؤكد أن اليونان ترغب في المساهمة النشطة في عملية المشاورات الجارية الآن حول هذه القضايا، لتحقيق أفضل النتائج لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ومن المنطلق نفسه، أود أنؤكد من جديد التزام اليونان التام والثابت بمقاصد المنظمة ومبادئها في سياق التعاون والتضامن الدوليين. ونتعهد بالمساهمة، بجميع الوسائل التي نملكها، في الكفاح وفي الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الدائمة التي ستكفل، في مطلع الألف سنة القادمة، أن تتمتع الشعوب كافة بثمار الحرية والتنمية في بيئة سلمية ديموقراطية خلاقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

التي لم تنفجر بعد، وقد قررت أن تعلن، دون أي استثناء، حظرا على تصدير أو بيع أو نقل جميع الأسلحة البرية المضادة للأفراد. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ تدابير مماثلة.

لقد حان الوقت للإسراع في المفاوضات المتعددة الأطراف وتعزيزها في مجال نزع السلاح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبرهن على استعداد و رغبته في اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى نهج عملية إزاء مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي. ونعتقد أن زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في بلوغ تلك الغاية.

إن القارة الأفريقية جديدة بأن تكون موضع اهتمام خاص، ليس فيما يتعلق بتسوية النزاعات السياسية بين الدول فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لإقرار السلم والأمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان الأفريقية.

والأمم المتحدة تركز، عن حق، على الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لما لهما من أهمية حيوية بالنسبة للتعايش السلمي بين الدول. ومن ثم يجب علينا أن ننظر بإمعان في "خطة التنمية"، ونحاول أن نجد طريقة لتستفيد البلدان النامية من الإنجازات التي حققتها الدول الصناعية. وعلينا أن نعمل معا لصياغة نهج جديد للعلاقات الاقتصادية، واضعين نصب أعيننا الصعوبات التي نواجهها جميعا.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة مؤخرا، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القادم، الذي سيعقد في كوبنهاغن، في آذار/مارس ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة